

الأحكام الفقهية الخاصة ببعض القبائل والشعوب

د/ أحمد بن ناصر بن سعيد الغامدي (*)

التمهيد :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد : فإن الإسلام هو دين العدل ، جعل المقياس في التفضيل هو التقوى ، قال تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (١١) ، وحرمة التفاخر بالأنساب في الإسلام معلومة ، فهذا الأمر من الكبائر ففي الحديث : اثنتان في أمي هما بهما كفر : الطعن في الأنساب ، والنياحة على الميت (١٢) .

ولذلك أنكر الله على اليهود الذين قالوا : نحن أبناء الله وأحباؤه فقال تعالى رادا عليهم : (بل أنتم بشر من خلق) [٣] ، وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : يا معشر قريش اشتروا أنفسكم من الله ، لا أغني عنكم من الله شيئا .. الحديث (١٤) ، فالأصل هو المساواة بين القبائل والشعوب والبلدان والأفراد في الأحكام ، فهل اطردت هذه القاعدة ؟ لقد ذكر الفقهاء أحكاماً تخص بعض الناس ، مثل تقديم

(*) أستاذ مساعد - قسم الدراسات الإسلامية (الفقه) - الكلية الجامعية في الجموم - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية .

العرب عند كلامهم عن الكفاءة في النكاح^(١٥) ، وتقديم قريش في الخلافة ، وحرمان بني هاشم من الصدقة ، وتخصيص نصارى بني تغلب في إسقاط الجزية عنهم .

وفي غير العرب جاءت بعض الأحاديث في النهي عن بدء الحبشة والتُّرك بالقتال ، فهل هذه الأحكام تخرم هذه القاعدة ؟ هذا ما سنراه من خلال البحث .

وقد قسمت البحث إلى قسمين :

١- الأحكام الفقهية الخاصة بالعرب .

٢- الأحكام الفقهية الخاصة بغير العرب .

المبحث الأول (الأحكام الفقهية الخاصة بالعرب)

ويشتمل على المسائل التالية :

المسألة الأولى : الكفاءة في النكاح

المسألة الثانية : الخلافة في قريش

المسألة الثالثة : حرمان بني هاشم من الصدقة

المسألة الرابعة : إسقاط الجزية عن نصارى بني تغلب

المسألة الأولى : الكفاءة في النكاح

التمهيد

١- من هم العرب ، ولماذا سموا بهذا الاسم ؟

اختلف الناس في العرب لم سموا عرباً ؟ فقال بعضهم :

١- لأن أول من أنطق الله لسانه بلغة العرب يعرب بن قحطان ، وهو أبو اليمن كلهم ، وهم العرب العاربة ، ونشأ إسماعيل ابن إبراهيم ، عليهما السلام ، معهم فتكلم بلسانهم ، فهو وأولاده : العرب المستعربة .

٢- وقيل : إن أولاد إسماعيل نشؤوا بعربة ، وهي من تهامة ، فنسبوا إلى بلدهم ^(١٦)

إلى من ينتسب العرب :

قال ابن كثير :

١- قيل إن جميع العرب ينتسبون إلى إسماعيل

٢- والصحيح المشهور أن العرب العاربة قبل إسماعيل ^(١٧) . وإسماعيل تعلم العربية من أخواله جرهم [٨] . ففي صحيح البخاري ^(١٩) : حتى مرت بهم رفقة من جرهم ، أو أهل بيت من جرهم ، مقبلين من طريق كداء ، فنزلوا في أسفل مكة ، فرأوا طائرا عائفا ، ^(٢٠) ، فقالوا: إن هذا الطائر ليدور على ماء ، لعهدنا بهذا الوادي وما فيه ماء ، فأرسلوا جريا ^(٢١) أو جريين فإذا هم بالماء ، فرجعوا فأخبروهم

بالماء فأقبلوا، قال : وأم إسماعيل عند الماء ، فقالوا : أتأذنين لنا أن ننزل عندك؟ فقالت: نعم، ولكن لا حق لكم في الماء ... حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم، وشب الغلام وتعلم العربية منهم، وأنفسهم (١٢١) وأعجبهم حين شب، فلما أدرك زوجه امرأة منهم الحديث . قال ابن حجر : (فيه إشعار بأن لسان أمه وأبيه لم يكن عربياً ، وفيه تضعيف لقول من روى أنه أول من تكلم بالعربية) وقد ورد من حديث علي بإسناد حسنه ابن حجر في الفتح أن أول من فتق الله لسانه بالعربية المبينة إسماعيل (١٢٢) .

(الكفاءة في النكاح)

الكفاءة في النكاح شرط عند كثير من الفقهاء ، جعله بعضهم شرط لزوم ، وعند بعضهم شرط صحة ، وقد جعلوها في عدة أمور كالصناعة واليسار وغيرها ، إلا أننا سنركز على النسب ، لأن محل بحثنا في الأحكام المتعلقة بالأجناس .

أقوال العلماء

- ١- قال الجمهور : تشترط الكفاءة في النسب (المنصب) [١٤] .
- ٢- وقال المالكية : لا تعتبر الكفاءة في النسب ، وإنما تكون في الدين (١٥) .

الأدلة

أدلة القائلين باشتراط تكافؤ الأنساب

- ١- عن واثلة بن الأسقع [١٦] قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى

قريشا من كنانة [١٧]، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم) ^(١٨). فقد اصطفى الله العرب ، فلا يكافؤهم غيرهم في النكاح ، ولذلك قال العلماء يستحب التشبه بالعرب [١٩].

المناقشة

أن هذا الاصطفاء ليس للعرب كافة ، وإنما لبعضهم على بعض ، ومع ذلك فإن العرب بعضهم لبعض أكفاء [٢٠].

٢- حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً : (لا ينكح النساء إلا الأكفاء ، ولا يزوجهن إلا الأولياء ، ولا مهر أقل من عشرة دراهم) أخرجه الدارقطني والبيهقي ، وضعفاه جدا ^(٢١).

٣- حديث: (العرب بعضهم أكفاء بعض ، والموالي بعضهم أكفاء بعض ، إلا حائكاً أو حجّاماً) [٢٢].

المناقشة :

هو حديث ضعيف ، ولذلك قيل للإمام أحمد : كيف تأخذ به وأنت تضعفه ؟ قال : العمل على هذا ^(٢٣) ، أي أنه العرف ، والعرف قد يتغير.

٤- عن عائشة مرفوعاً : (تخيروا لنطفكم ، فإن النساء يلدن أشباه إخوانهن ، وأشباه أخواتهن) ^(٢٤). أخرجه ابن عدي ، وقال الألباني : موضوع ^(٢٥).

٥- حديث (أقل من الدين تعش حراً ، وأقل من الذنوب يهن عليك الموت، وانظر في أي نصاب تضع ولدك ، فإن العرق دساس) ^(٢٦). ضعفه العراقي رحمه الله- ^(٢٧)، وقال الألباني ضعيف جداً ^(٢٨).

٦- عن سلمان الفارسي رضي الله عنه- قال : (نهانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أن نتقدم أمامكم ، أو ننكح نساءكم) . أخرجه

البيهقي ^(١٢٩) ، وقال : (وروي ذلك من وجه آخر ضعيف ، عن سلمان) . قال الألباني ^(١٣٠) : (وكلاهما ضعيف جداً ، كما بينته في سلسلة الأحاديث الضعيفة ، في المئة الثانية بعد الألف) ^(١٣١) .

قال ابن حجر : ولم يثبت في اعتبار الكفاءة في النسبة حديث ^(١٣٢) .

الآثار:

الأثر الأول : عن سلمان رضي الله عنه - قال : (ثنتان فضلتونا بها أيها العرب : لا ننكح نساءكم ، ولا نؤمكم) ^(١٣٣) . رواه البيهقي وقال : (هذا هو المحفوظ موقوف) ^(١٣٤) . وهناك رواية أخرى لهذا الأثر ، عن البزار بسنده ، ذكرها عنه ابن تيمية في (الاقتضاء) [٣٥] : عن سلمان قال : (نفضيكم يا معشر العرب لتفضيل رسول الله صلى الله عليه وسلم - إياكم ، لا ننكح نساءكم ، ولا نؤمكم في الصلاة) . ثم قال ابن تيمية رحمه الله - : (وهذا إسناد جيد) .

قال الألباني : (وجملته القول : أن مدار هذا الأثر عن سلمان على أبي إسحاق السبيعي ، وهو مُختلطٌ مُدْبَسٌ ، فإن سلم من اختلاطه ، فلم يسلم من تدليس ؛ لأنه قد عنعنه في جميع الطرق عنه) . ثم قال : نعم يبدو أن له أصلاً عن سلمان ، فقد ذكر في الاقتضاء أيضاً - قال : أنتم بنو إسماعيل الأئمة ، ونحن الوزراء [٣٦] . قال الألباني : وهذا سند صحيح [٣٧] .

المناقشة :

أنه قرنه بالإمامة في الصلاة ، وهذا من سلمان رضي الله عنه - على سبيل التوقيير ، وإلا فقد أم مولى لأبي حذيفة جمعا من المهاجرين والأنصار ، لأنه كان أكثرهم قرآناً ^(١٣٨) .

الأثر الثاني : قال عمر رضي الله عنه : (لأمنعن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء) . أخرجه الدارقطني ^(١٣٩) وقال الألباني : (وهذا إسناد ضعيف) .

الأدلة على عدم اعتبار النسب في الكفاءة

- ١- قوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) [٤٠] .
- ٢- حديث (إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير) [٤١] .
- ٣- حديث (تتكح المرأة لأربع .. فاطفر بذات الدين تربت يداك) [٤٢] ، وقد علم أنه لا يأمرنا بغير الكفاءة .
- ٤- حديث فاطمة بنت قيس (رضي الله عنها) أنها استشارت رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقال لها : أنكحي أسامة فنكحته ، فجعل الله منه خيرا واغتبطت ^(١٤٣) .

وهي قرشية ، وزيد ليس بقرشي (رضي الله عنهما)

- ٥- وأخرج البخاري في صحيحه ^(١٤٤) ومسلم ^(١٤٥) تحت باب الأكفاء في الدين من حديث عائشة أن ضباعة بنت الزبير كانت تحت المقداد بن الأسود .

قال ابن حجر : (فإن المقداد وهو ابن عمرو الكندي ، ونُسب إلى الأسود بن عبد يغوث الزهري لكونه تبناه ، فكان من حلفاء قريش ، وتزوج ضباعة وهي هاشمية ، فلولا أن الكفاءة لا تعتد بالنسب لما جاز له أن يتزوجها ، لأنها فوقه في النسب) ^(١٤٦) .

وقال ابن تيمية : " ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم - نص صريح في هذه الأمور " ^(٤٧) ، وقال ابن القيم : " فالذي يقتضيه حكمه - صلى الله عليه وسلم - اعتبار الدين في الكفاءة أصلاً وكماً ، فلا تزوج مسلمة بكافرة ولا عفيفة بفاجر ولا يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك ، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ، ولم يعتبر نسباً ولا صناعة ولا غنى ولا حرية فجوز للعبد القن نكاح الحرة النسبية الغنية إذا كان عفيفاً مسلماً ، وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات ، ولغير القرشيين نكاح الهاشميات ، وللفقراء نكاح الموسرات " ^(٤٨) .

الأدلة على اعتبار الكفاءة في الدين

- ١- قوله تعالى (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستترون) ^(٤٩) .
- ٢- ولأن الفاسق مردود الشهادة والرواية ، غير مأمون على النفس والمال ، مسلوب الولايات ، ناقص عند الله تعالى وعند خلقه ^(٥٠) .

الأدلة على اعتبار الحرية

- ١- عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - خير بريرة ^[٥١] (أي في البقاء مع زوجها) لما عتقت فاختارت نفسها. ^(٥٢) فإذا ثبت الخيار بالحرية الطارئة ، فبالحرية المقارنة أولى .
- ٢- ولأن نقص الرق كبير وضرره بيّن ^(٥٣) .
- ولا يمنع الرق صحة النكاح فإن النبي صلى الله عليه وسلم - قال لبريرة : لو راجعتيه ^[٥٤] .

الترجيح

الراجح والله أعلم اعتبار الكفاءة في الدين للأدلة السابقة ، وكذلك في الحرية ، وأما النسب فلم تصح فيه الأحاديث ^[٥٥] ، إلا أنه يجب على من

تقدم للنكاح أن يبين أمره للمرأة وأوليائها ، إذا كان العرف على ذلك ، ليتحقق الرضا التام ، وتدوم العشرة .

المسألة الثانية (تقديم قریش في الإمامة)

قبيلة قریش

قریش أولاد فھر بن مالک . وقيل : أولاد النضر بن کنانة ، فالفھري قرشي بلا نزاع .

ومن كان من أولاد ملك بن النضر أو أولاد النضر بن کنانة فيه خلاف . هل هو قرشي أو لا ؟ وما كان من أولاد کنانة من غير النضر فليس بقرشي بلا نزاع ^(٥٦) .

حكم تقديم قریش في الإمامة العظمى (الخليفة) :

أقوال العلماء

١- قال عامة العلماء يشترط كون الإمام قرشياً ، قال عياض : اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب كافة العلماء ، وقد عدّوها من مسائل الإجماع [٥٧] . قال الماوردي في الأحكام السلطانية [٥٨] في شروط الخليفة : (الشرط السابع) : النسب وهو أن يكون من قریش لورود النص فيه ، وانعقاد الإجماع عليه ، ولا اعتبار بضرار حين شذ فجوزها في جميع الناس . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٥٩) : (وأما كون الخلافة في قریش فلما كان هذا من شرعه ودينه ، كانت النصوص بذلك معروفة منقولة مأثورة يذكرها الصحابة) . وقال ابن القيم ^(٦٠) : (والخلافة في قریش ما بقي من الناس اثنان ، وليس

لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ، ولا نخرج عليهم ، ولا نقر
لغيرهم بها إلى قيام الساعة) .

٢- قال الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام [٦١] وضرار [٦٢]: لا
يشترط .

الأدلة

أدلة اشتراط القرشية في الخليفة

١- قوله صلى الله عليه وسلم: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن ،
مسلمهم لمسلمهم ، وكافرهم لكافرهم)^(١٢٧) ، وفي رواية : "الناس تبع
لقريش في الخير والشر"^(١٢٨) وفي رواية : " لا يزال هذا الأمر في
قريش ما بقي من الناس اثنان " وفي رواية " ما بقي منهم اثنان "^(١٢٩) .

٢- أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه احتج يوم السقيفة على الأنصار
في دفعهم عن الخلافة ، لما بايعوا سعد بن عبادة عليها بقول النبي
صلى الله عليه وسلم : (الأئمة من قريش)^[٦٦] . فأقلعوا عن التفرد
بها ، ورجعوا عن المشاركة فيها ، بعد أن قال سعد بن عبادة : (منا
أمير ومنكم أمير) تسليمًا لروايته ، وتصديقاً لخبره ، ورضوا بقوله :
نحن الأمراء ، وأنتم الوزراء ^(١٣٠) .

لأن العادة جرت فيما لم يثبت من الأخبار أن يقع الخلاف والقدح
فيها عند التنازع ، ولا سيما إذا احتج به في هذا الأمر العظيم ، مع إشهار
السيوف ، واختلاط القول .

المناقشة :

أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - راعى ما كان لقريش في
عصره من القوة والعصبية التي عليها تقوم الخلافة أو الملك ، قال ابن
خلدون : (فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدافع التنازع بما كان لهم من

العصبية والغلب ، علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية ، فرددناه إليها ، وطردنا العلة المشتعلة على المقصود من القرشية ، وهى وجود العصبية ، فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية على من معها لعصرها ليستنبعوا من سواهم ، وتجتمع الكلمة على حسن الحماية ([٦٨]) .

الجواب : أن ذلك مخالف للنصوص الصحيحة .

٣- الإجماع : قال النووي [٦٩] : هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقریش ، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدهم ، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة .

أدلة القول بعدم اشتراطها

١- عن جبير بن مطعم يحدث أنه بلغ معاوية وهو عنده في وفد من قریش ، أن عبد الله بن عمرو بن العاص يحدث أنه سيكون ملك من قحطان ، فغضب معاوية ، فقام فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، فإنه بلغني أن رجالا منكم يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ، ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأولئك جهالكم ، فإياكم والأمانى التي تضل أهلها ، فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " إن هذا الأمر في قریش لا يعاديهم أحد ، إلا كبه الله على وجهه ، ما أقاموا الدين " . ([٧٠]) وعند البخاري أيضا ([٧١]) عن ابن عمر قال : قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (لا يزال هذا الأمر في قریش ما بقى منهم اثنان) ([٧٢]) .

المناقشة :

يحتمل أن يكون القحطاني ملكاً ، غير خليفة على الناس ، من غير رضا به ، وقد أنكر ذلك معاوية لئلا يظن أحد أن الخلافة تجوز في غير قریش ، ولو كان عند أحد في ذلك علم من النبی (صلى الله عليه وسلم) لأخبر به معاوية حين خطب بإنكار ذلك عليهم .

٢- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - مرفوعاً (اسمعوا وأطيعوا ، وإن تأمر عليكم عبد حبشي) (١٧٣) .

المناقشة :

حديث العبد الحبشي هو حديث عن أمور يمكن أن تطرأ ، كولاية الفاسق والظالم والمتغلب . ثم إن شرط القرشية ليس شرط صحة ، بل هو شرط كمال ، فحتى مع عدم توفره فالإمامة صحيحة . وقد ذهب كثيرون أن العبد الحبشي في الحديث ليس المقصود به الخليفة ، لكن المقصود به أحد أمرائه أي : أحد أمراء الأقاليم الذين يعينهم الخليفة ، وهذا مثل أسامة بن زيد فهو حبشي ، وقد استتفك كثيرون من طاعته [٧٤] .

٣- إنما يستحق الإمامة من كان قائماً بالكتاب والسنة ، من أفناء الناس من العجم وغيرهم ، ولا يلزم أن يكون من قریش .

٤- أن غير القرشي أولى ، لأن خلعه أسهل إذا خالف الشرع ، قال ضرار : وإن اجتمع رجلان قرشي ونبطي [٧٥] ولينا النبطي ؛ لأنه أقل عشيرة ، فإذا عصى الله وأردنا خلعه كانت شوكتة علينا أهون .

المناقشة :

هذا قول ساقط لم يعرج المسلمون عليه ، ترده الأحاديث الصحيحة السابقة (٧٦) .

الحكمة في كون الخلافة في قريش

لعل من الحكمة في ذلك فضل قريش ومزاياهم ، كما يدل على ذلك الأحاديث والآثار التالية :

١- عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :
 إن الله اصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم،
 واصطفاني من بني هاشم ^(٧٧) . فقريش أفضل قبائل العرب بنص
 الحديث .

فالعرب في الأجناس [٧٨]، وقريش في العرب مظنة أن يكون فيهم
 الخير أعظم مما يوجد في غيرهم، ولهذا كان منهم أشرف خلق الله تعالى -
 صلى الله عليه وسلم- الذي لا يمانئه أحد في قريش، فضلاً عن وجوده في
 سائر العرب وغير العرب، وكان منهم الخلفاء الراشدون، وسائر العشرة
 المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، وغيرهم ممن لا يوجد له نظير في العرب
 وغير العرب، وكان في العرب السابقون الأولون ممن لا يوجد لهم نظير في
 سائر الأجناس، فلا بد أن يوجد في الصنف الأفضل ما لا يوجد مثله في
 المفضول، فمظنة وجود الفضلاء في قريش أكثر من مظنة وجودهم في
 غيرها، ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بني هاشم دون غيرهم من
 قريش وهم أفضل بطون قريش، لأنها بطن من قبيلة فعددها محصور وقليل،
 فلا يلزم أن يكون الفضلاء فيها، كما أن أفضل الناس بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يكن فيهم، وإنما في بني تيم وهو أبو بكر، ثم عمر من بني
 عدي ، ثم عثمان من بني أمية ، ثم علي من بني هاشم [٧٩].

٢- حديث : تعلموا من قريش ولا تعلموها ، وقدموا قريشاً ولا

تؤخروها؛ فإن للقرشي قوة الرجلين من غير قريش ، وفي آخره :

قيل للزهري : ما عني به ؟ قال : نبل الرأي ^(٨٠) . فالحديث يدل على أن الله تعالى قد ميزهم عن غيرهم من سائر القبائل بقوة النبل وسداد الرأي ، وهما صفتان هامتان وضروريتان للإمام .

٣- قال أبو بكر رضي الله عنه - : (هم أوسط العرب دارا ، وأعربهم أحسابا) [٨١].

قال العيني [٨٢] : ثم بين وجه خصوصية المهاجرين بالإمارة بقوله (هم أوسط العرب دارا) أي قريش أوسط العرب دارا أي من جهة الدار وأراد بها مكة ، وقال الخطابي : أراد بالدار أهل الدار ، وأراد بالأوسط الأخير والأشرف ، ومنه يقال : فلان من أوسط الناس أي من أشرفهم وأحسبهم ، ويقال : هو من أوسط قومه أي خيارهم ، قوله (وأعربهم أحسابا) أي : أشبه شمائل وأفعالا بالعرب ، ويروى (أعرقهم) بالقاف موضع الباء ، من العراقة وهي : الأصالة في الحسب ، وكذا يقال في النسب ، والأحساب بفتح الهمزة جمع حسب وهو الأفعال ، وهو مأخوذ من الحساب ، يعني إذا حسبوا مناقبهم ، فمن كان يعد لنفسه ولأبيه مناقب أكثر كان أحسب .

هذا بعض ما قيل من الحكم ، ولا أثر لعدم معرفتنا الحكمة من ذلك على الحكم العام والعمل به ، وهو اشتراط القرشية في المرشح للإمامة .

شرط تقديم قريش في الخلافة :

هذا التقديم مقيد بإقامة الدين كما يدل على ذلك حديث معاوية السابق ، والأحاديث التالية :

١- حديث أنس رضي الله عنه - قال : كنا في بيت رجل من الأنصار ، فجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى وقف فأخذ بعضادتي الباب ، فقال : " الأئمة من قريش ، ولهم عليكم حق ، ولكم مثل

ذلك، ما إذا استرحموا رحموا ، وإذا حكموا عدلوا ، وإذا عاهدوا وفوا ، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين (١٨٣) .

٢- "حديث : " أما بعد يا معشر قريش ! فإنكم أهل هذا الأمر ما لم تعصوا الله ، فإذا عصيتموه بعث إليكم من يلحكم كما يلحي [٨٤] هذا القضيب - لقضيب في يده " (١٨٥) .

قال الألباني (رحمه الله) : و هذا الحديث علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم ، فقد استمرت الخلافة في قريش عدة قرون ، ثم دالت دولتهم ، بعصيانهم لربهم ، واتباعهم لأهوائهم ، فسلط الله عليهم من الأعاجم من أخذ الحكم من أيديهم ، وذل المسلمون من بعدهم ، إلا ما شاء الله [٨٦] .

شرط القرشية في الخليفة فقط :

إنما ذكر العلماء هذا الشرط في الخليفة لا في عماله ونوابه ، قال الألباني رحمه الله- : أما أمراء المسلمين الذين ينوبون عن الخليفة فلا يشترط فيهم ذلك ، فقد استعمل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده أمراء غير قرشيين كما هو مشهور معلوم ، ولا يأتى العثمانيون بعدم نصبهم خليفة غير قرشي إذا كان قد منعهم من ذلك مانع معتبر شرعاً ، كخشية الفتنة والتقاتل بين المسلمين ، لعدم رضا فريق منهم به .

المسألة الثالثة (حرمان بني هاشم من الصدقة)

من هم بنو هاشم

هم : بنو عبد المطلب ، وهم آل علي ، وآل عباس ، وآل جعفر ، وآل عقيل ، وآل الحارث ، أبناء عبد المطلب ، لأنهم ينسبون إلى هاشم بن عبد مناف (١٨٧) .

حكم أخذهم من الصدقة المفروضة

أقوال العلماء

قال العلماء : لا يجوز لهم الأخذ من الزكاة ، قال ابن قدامة : بلا

خلاف [٨٨] .

الأدلة :

١- لقوله تعالى (قل ما أسألكم عليه من أجر) [٨٩] ، ولو أحلها لآله

لأوشك أن يطعنوا فيه ..

٢- ولقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) [٩٠] .

٣- وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث رضي الله عنه [٩١] قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الصدقة لا تنبغي لآل

محمد إنما هي أوساخ الناس) ([٩٢]) .

قال النووي في قوله (إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد) دليل على

أنها محرمة سواء كانت بسبب العمل أو بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من

الأسباب الثمانية ، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا [٩٣] .

٤- عن أبي هريرة - رضي الله عنه أن الحسن بن علي أخذ تمرًا من

تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -

(كخ كخ ، أما تعرف أنا لا نأكل الصدقة) [٩٤] .

الحكمة من حرمانهم من الصدقة الواجبة

١- لمكانتهم ولئلا يتهم الرسول صلى الله عليه وسلم - بأنه جاء للمال ،

فقوله (إنما هي أوساخ الناس) تنبيه على علة في تحريمها... أنها

لكرامتهم وتنزيههم عن الأوساخ ، ومعنى (أوساخ الناس) أنها

تطهير لأموالهم ونفوسهم كما قال تعالى : { خذ من أموالهم صدقة

تُطَهَّرُهُمْ وَتُرَكِّبُهُمْ بِهَا { فَهِيَ كَغَسَّالَةِ الْأَوْسَاحِ . وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "رغبت لكم عن غسالة الأيدي، لأن لكم من خمس الخمس ما يغنيكم أو يكفيكم" ((٩٥)).

٢- ولأنهم يعطون من الغنيمة كما في حديث ابن عباس السابق ، قال تعالى {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [٩٦] .

وروى ابن جرير عن مجاهد قال: علم الله أن في بني هاشم فقراء، فجعل لهم الخمس مكان الصدقة [٩٧] .

متى يجوز لهم الأخذ منها :

هذا الحكم - وهو تحريم الزكاة على آل البيت - إنما هو لأن لهم مصادر أخرى يمكن دفع المال من خلالها للمحتاج منهم ، ومنها : خمس الغنائم ، وإهداء الناس ، وغير ذلك . فإن توقفت هذه المصادر عنهم ، واحتاج بعضهم للمال فلم نجد إلا مال الزكاة : جاز بل وجب دفع الزكاة لهم وهم أولى من غيرهم لو صية نبينا صلى الله عليه وسلم بهم ، وهو رأي بعض السلف ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : بنو هاشم إذا منعوا من خمس الخمس جاز لهم الأخذ من الزكاة ، لأنه محل حاجة وضرورة ((٩٨)) . وكذا إذا عدم

فلم توجد غنائم جاز الأخذ للضرورة ، وهذه الضرورة تقدر بقدرها ، فلا يجوز الأخذ فيما زاد عن الضرورة .

حكم أخذهم من صدقة التطوع

أقوال العلماء

- ١- قال أكثر العلماء أنها تحرم على النبي صلى الله عليه وسلم وحكاه الخطابي إجماعاً ، وكذا تحرم على آله في قول أكثر العلماء
- ٢- وقيل تجوز لهم صدقة التطوع ، وهو أحد أقوال الشافعي ورواية عن أحمد [٩٩].

الأدلة :

الأدلة على تحريمها على النبي (صلى الله عليه وسلم)

- ١- لأن هذا من دلائل نبوته ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه - (أنه كان يقبل الهدية ، ولا يقبل الصدقة) .
- ٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال : (كان إذا أتني بطعام سألت عنه ، فإن قيل هدية أكل منها ، وإن قيل صدقة لم يأكل منها) (١٠٠)

الأدلة على تحريم صدقة التطوع على بني هاشم

عموم الأدلة السابقة ، فتحريم الصدقة عليهم يشمل صدقة التطوع والفرض

الأدلة على جواز أخذهم من صدقة التطوع

- ١- أن كل معروف صدقة ، ومع ذلك فإسداء المعروف للهاشمي مشروع ، والعفو عنه صدقة ، ويجوز العفو عن الهاشمي في

القصاص، وقد قال تعالى (فمن تصدق به فهو كفارة له) . المناقشة:
أن المراد ما ليس من صدقة الأموال على الحقيقة ، كالقرض والهبة
وفعل المعروف [١٠١] .

٢- قوله- صلى الله عليه وسلم- : الصدقة أوساخ الناس ، رواه مسلم
[١٠٢] .

قال ابن حجر : ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض [١٠٣]
فالتطهير يكون في الصدقات الواجبات ، لأنه يطهر نفسه بأداء الواجب
وإسقاط الفرض فيندنس المؤدى، كالماء المستعمل، بخلاف صدقة
التطوع (١٠٤)

٣- أن محمد الباقر [١٠٥] كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ،
فقال جعفر [١٠٦] : أنتشرب من الصدقة ؟ فقال : إنما حرمت
الصدقة المفروضة [١٠٧] .

الترجيح :

الراجح التحريم لعموم النصوص ، ولحديث (اليد العليا خير من اليد
السفلى) [١٠٨]، وهذا متحقق في الفرض والتطوع ، ولكن عند الضرورة
وحرمانهم من الخمس أو عدمه فيجوز لهم حينئذ الأخذ من الصدقة ، على
قدر الحاجة ، والله أعلم .

المسألة الرابعة (إسقاط الجزية عن نصارى بني تغلب)

التمهيد :

شرعت الجزية على أهل الذمة من أهل الكتاب من غير العرب ،
واختلف في أخذها من العرب [١٠٩] وقد ورد عن عمر رضي الله عنه-

أنه أسقط الجزية عن بني تغلب ، فهل يصح تخصيص نصارى بني تغلب بترك أخذ الجزية منهم ، أو بأخذها تحت مسمى آخر ، وهل يصح تعميم هذا الحكم في غيرهم ، فتترك أو تؤخذ منهم تحت مسمى آخر ، إذا اقتضت المصلحة ذلك .

من هم بنو تغلب :

هم بنو تغلب بن وائل بن ربيعة ، قوم تتصروا في الجاهلية ، وسكنوا بقرب الروم (١١٠) .

أقوال العلماء :

١- قال الجمهور (١١١) : يؤخذ منهم مثلي ما يؤخذ من المسلم في الزكاة ، بحسب نوع مال كل واحد منهم ، عوضاً عن الجزية ورفعاً لاسمها ، وقيل عليه العمل ، وقيل إجماع الصحابة (١١٢) .

٢- وذهب المالكية [١١٣] إلى أخذ الجزية ، واختاره ابن حزم (١١٤) .

الأدلة

أدلة القول بتضعيفها وأخذها منهم تحت مسمى الزكاة

أ- فعل عمر-رضي الله عنه- فإن بنو تغلب بن وائل أبو دفع الجزية ، ولحق بعضهم بالروم ، فقيل لعمر : إن القوم لهم بأس وشدة وهم عرب يأنفون من الجزية فلا تُعن عليهم عدوك بهم ، وخذ منهم الجزية باسم الصدقة ، فبعث عمر في طلبهم فردهم ، وضعف عليهم من الإبل من كل خمس شاتين ، ومن كل ثلاثين بقرة تبيعين ، ومن كل عشرين ديناراً ديناراً ، ومن كل مائتي درهم عشرة دراهم ، وفيما سقت السماء الخمس ، وفيما سقي بنضح أو غرب أو دولا

العشر . (١١٥) قال ابن قدامة : فاستقر ذلك من قول عمر ولم يخالفه أحد من الصحابة فصار إجماعا [١١٧].

المناقشة أن الأثر ضعيف ، فقد أعله ابن حزم بالاضطرار [١١٦].
والجواب أن الأثر مشهور ، وقال بعضهم بتواتره [١١٧].

ب- ومما يدل على جواز التغيير في الجزية حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال : صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم - أهل نجران على ألفي حلة ، النصف في صفر ، والبقية في رجب [١١٨] .

وهذا في الحقيقة جزية ، ولكن ما كان مأخوذا على هذه الصفة يختص بنوي الشوكة ، فيؤخذ ذلك المقدار من أموالهم ، ولا يضربه الإمام على رؤوسهم [١١٩]

ج- ولأن النصرانية ليست متأصلة فيهم ، لأن المتأصل فيها هو من أنزل عليه الإنجيل (١٢٠) .

٢- أدلة القائلين تؤخذ منهم كغيرهم

عموم قوله تعالى (قاتلوا الذي لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) (١٢١) .

الترجيح :

الراجح أن نصارى بني تغلب تؤخذ منهم الجزية ، وتكون ضعفي الزكاة .

هل هذه المضاعفة جزية أم زكاة ؟

هل هذه المضاعفة جزية لكن مع رفع الاسم وبقاء أحكام الجزية ، أم أنها باتت صدقة مع بقاء بعض معاني الجزية ، وتأخذ من معاني الصدقة أحكامها ، فتكون لها شروط الزكاة وأسبابها .

أقوال العلماء

١- ذهب الجمهور إلى أنها جزية من كل وجه ولم تغادر من الجزية إلا اسمها [١٢٢] ، فهي في المعنى جزية وإن سميت صدقة مضاعفة [١٢٣].

٢- وذهب الأحناف [١٢٤]، ورواية عند الحنابلة [١٢٥] إلى أنها تأخذ أحكام الزكاة ، وبعض معاني الجزية .

الأدلة

أدلة القائلين بأنها جزية

أ- أنه مال مأخوذ من مشترك على وجه التأييد ، ففارق الزكاة [١٢٦].

ب- في بعض الروايات في أثر عمر التصريح بذلك ، ومنها قول عمر (هذه جزية فسموها ما شئتم) [١٢٧] .

أدلة القائلين بأنها تأخذ أحكام الزكاة ، وبعض معاني الجزية

أ- أنها تؤخذ من النساء والصبيان ، والجزية ليست كذلك ، وأن الجزية معها صغار وقد رفع عنهم .

ونوقش بأنها وقعت صلحا ، فتكون على ما صولحوا عليه ، ورفع الصغار للمصلحة المعتبرة [١٢٨] .

ب- أن الزكاة طهرة فلا تكون للكافر [١٢٩].

الترجيح

الراجح أنها جزية ، وإن سميت بغير اسمها للمصلحة ، كما يدل على ذلك الأثر عن عمر رضي الله عنه .

هل هذا الحكم خاص ببني تغلب ؟

هل يجوز تعديده هذا الحكم ، فتؤخذ الجزية تحت مسمى الصدقة من أي جنس من اليهود أو النصارى ، ولو كانوا غير نصارى تغلب ؟

أقوال العلماء

١- ذهب الشافعية [١٣٠] ، ورواية عن أحمد ، اختارها ابن قدامة [١٣١] ، وشيخ الإسلام ابن تيمية [١٣٢] إلى جواز عقد مثل هذا الصلح مع غير نصارى تغلب عرباً أو عجماً ، إذا توفرت العلة الموجودة في نصارى تغلب وهي : خوف الضرر فيما لو رفض هذا الصلح .

ومذهب الحنابلة [١٣٣] ، ورواية مرجوحة عند الشافعية [١٣٤] جواز عقد هذا الصلح مع نصارى العرب ، إذا كان لهم شوكة يخشى الضرر منها .

٢- وذهب أحمد في رواية إلى قصر هذا الصلح على الوارد في بني تغلب فحسب [١٣٥] الأدلة

أدلة من قال بتعديده الحكم

القياس ، قال ابن قدامة : الحجة في هذا قصة بني تغلب ، وقياسهم عليهم إذ كانوا في معانهم [١٣٦] ومن قال تقتصر على العرب قال : لأنهم عرب فأشبهوا بني تغلب [١٣٧].

أدلة من قصر الحكم على بني تغلب

أن الأصل أن الجزية تفرض على كل كتابي ، فخص بنو تغلب لمصالحة عمر إياهم ، ففي ما عداهم يبقى الحكم على عمومهم [١٣٨].

الترجيح

الراجح أن ذلك مخصوص ببني تغلب ، لأن الأصل عموم الآية ، ولكن إذا اقتضت الضرورة ذلك فيجوز مع غيرهم ، قياساً على ما فعله عمر رضي الله عنه [١٣٩].

هل يغير صلح عمر ؟

أقوال العلماء

١- قيل : يغير ، واختاره ابن تيمية [١٤٠] .

٢- المذهب عند الحنابلة أنه لا يغير ما فعله عمر (رضي الله عنه)

الأدلة

أدلة من قال يغير :

١- لقول علي رضي الله عنه - : لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن

المقاتلة ، ولأسبين الذرية ، فأني كتبت الكتاب بينهم وبين النبي -

صلى الله عليه وسلم - على أن لا ينصروا أبناءهم (١٤١).

المناقشة : الحديث ضعيف .

٢- لعموم الآية ، وهم نصارى فتشملهم

٣- ويروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أبى إلا الجزية أو الحرب

أدلة من قال لا تغير

أن ما فعله عمر رضي الله عنه - لم يخالفه فيه أحد من الصحابة
فصار إجماعاً ، واستقر عليه العمل (١٤٢).

والراجع أنه لا يغير ما داموا ملتزمين بالصلح ، فإن نقضوا صاروا
كغيرهم من النصاري ، والله أعلم

المبحث الثاني : الأحكام الفقهية الخاصة بغير العرب

وتتدرج تحته مسألة واحدة وهي :

(قتال الترك والحبيشة)

(قتال الترك والحبشة)

التمهيد

شرع الجهاد لجميع الكفار لقوله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) الأنفال (٣٩) ، إلا أنه ورد في بعض الأحاديث النهي عن بدء الحبشة والترك بالقتال^(١٤٣) ، فهل صحت الأحاديث في ذلك ، وماذا قال الفقهاء في هذه المسألة ؟

أقوال الفقهاء في المسألة

القول الأول : جواز قتالهم كغيرهم ، ولم يذكر هذه المسألة أكثر الفقهاء ، لكن نقل ابن رشد اتفاق الفقهاء على قتال جميع الكفار ، وهذا هو المشهور عند المالكية ، وجاء في شرح مختصر خليل للخرشي^(١٤٤) قال : " وَجَازَ بِرُجْحَانٍ قِتَالُ نُوْبٍ وَتَرْكُ " ^(١٤٥).

القول الثاني : تحريم أو كراهة قتالهم ، قال ابن رشد : إلا ما روي عن مالك أنه قال : لا يجوز ابتداء الحبشة بالحرب ولا الترك . ^(١٤٦) .

الأدلة

الأدلة على النهي عن قتالهم

١- عَنْ أَبِي سَكِينَةَ - رَجُلٍ مِنَ الْمُحَرَّرِينَ [١٤٧] - عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (دَعُوا الْحَبَشَةَ مَا وَدَعُوكُمْ [١٤٨] ، وَأَتْرَكُوا التُّرُكَ مَا تَرَكُوكُمْ) [١٤٩] .

فقوله : (دَعُوا الْحَبَشَةَ) : أَيِ اتْرَكُوا التَّعَرُّضَ لِابْتِدَائِهِمْ بِالْقِتَالِ .

المناقشة :

أ- أن هذا الحديث ضعيف ، وحكم عليه بعض العلماء بالوضع [١٥٠] .
 الجواب : الحديث سكت عنه الإمام أبو داود ، وقد ذكر في رسالته لأهل مكة : (كل ما سكت عنه فهو صالح) وله طرق ، وقد حسنه الشيخ الألباني ^(١٥١) وقال السخاوي بعد ذكر طرقه [١٥٢] : (وبعضها يشهد لبعض ولا يسوغ معها الحكم عليه بالوضع، وقد جمع الحافظ ضياء الدين المقدسي جزءا في خروج الترك سمعناه) .

ب- أن الحديث منسوخ ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ نَاسِخَةً لِلْحَدِيثِ لِضَعْفِ الْإِسْلَامِ ، قال السندي : وعليه العمل .

ج- أن الحديث ليس معمولاً به على ظاهره من وجوب الترك ، وحرمة القتال ، وإنما المراد بالنهاي فيه الإرشاد فقط فلا ينافي الجواز ، قال في منح الجليل شرح مختصر خليل [١٥٣] فلذا نص عليه ، أو أن قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى ، أو لم تصح عنده تلك الآثار .

٢- عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : سمعت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " اتركوا الحبشة ما تركوكم ، فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة " ^(١٥٤) وفي حديث أبي هريرة : يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة ^(١٥٥) . وهذا يبين سبب النهي عن تهيج الحبشة .

الأدلة على الجواز

١- قوله تعالى : { قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً } فهذه الآية على العموم ولا يستثنى منها أحد ، وتكون ناسخة للحديث ، فالكفار كلهم على وجه

واحد يدعون للإسلام ثم للجزية ثم يقاتلون ، لا فرق بين ترك وغيرهم (١٥٦) .

المنافشة :

أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً) وَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ ، وَالْحَدِيثَ مُقَيَّدٌ فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَيُجْعَلُ الْحَدِيثُ مُخَصَّصًا لِعُمُومِ الْآيَةِ ، كَمَا خَصَّ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَجُوسِ فَإِنَّهُمْ كَفَرُوا ، وَمَعَ ذَلِكَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " سَنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ [١٥٧] " .

٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك ، صغار الأعين ، حمر الوجوه ، ذلف الأنوف ، كأن وجوههم المجان المطرقة . ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر [١٥٨] .

قال ابن حجر رحمه الله- بعد ذكر الحديث في قتال الترك : (وَقَدْ ظَهَرَ مِصْدَاقُ هَذَا الْخَبَرِ ، وَقَدْ كَانَ مَشْهُورًا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ حَدِيثٌ " أَتْرَكُوا التُّرْكَ مَا تَرَكَوْكُمْ " وَقَاتَلَ الْمُسْلِمُونَ التُّرْكَ فِي خِلَافَةِ بَنِي أُمَيَّةَ) ثُمَّ ذَكَرَ تَسَلُّطَ التُّرْكَ وَهَجُومَ النَّتَرِ عَلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ .

المنافشة :

أن الحديث تضمن خبرا بقتال الترك ، ولم يتضمن مدحا ولا ذما لهذا القتال [١٥٩] .

الأدلة على التفصيل

أن الحبشة لضعفهم فيقاتلون في بعض الوجوه إذا أبوا الإسلام ؛ لأنهم يميلون للرضا بالذل والصغار ، ولا أمن غالبا على المسلمين منهم .

المناقشة :

أن الكفار كلهم على وجه واحد ، يدعون للإسلام ثم للجزية ثم يقاتلون ، لا فرق بين ترك وغيرهم ، ثم ما الوجوه التي يقاتلون فيها دون غيرها ، وإن كان المراد أنهم يقاتلون في حال قوتهم فلم يقل به أحد ، ولا يمكن أن يقول أحد إن من ضعف من هؤلاء يترك ، ولا يتعرض لهم لا بجزية ولا بغيرها .

حكم قتالهم إذا بدعوا بالقتال :

أَمَّا إِذَا دَخَلُوا بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ قَهْرًا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَرْكُ الْقِتَالِ ، لِأَنَّ الْجِهَادَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَرَضَ عَيْنٌ وَفِي الْأَوَّلَى فَرَضَ كِفَايَةِ ذِكْرُهُ الْقَارِي . وَقَالَ : وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى حَيْثُ قَالَ : " مَا تَرَكُوكُمْ " [١٦٠] .

سبب النهي عن قتال الترك والحبشة :

أَمَّا التُّرُكُ فَبِلَادُهُمْ بَارِدَةٌ ، وَالْعَرَبُ وَهُمْ جُنْدُ الْإِسْلَامِ كَانُوا مِنَ الْبِلَادِ الْحَارَّةِ ، فَلَمْ يُكَلَّفْهُمْ دُخُولُ الْبِلَادِ ، وَلَشِدَّةُ بَأْسِهِمْ [١٦١] ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ خَدِيجٍ [١٦٢] قَالَ " كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ فَأَتَاهُ كِتَابٌ عَامِلُهُ أَنَّهُ وَقَعَ بِالتُّرُكِ وَهَزَمَهُمْ ، فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهِ : لَا تُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَأْتِيكَ أَمْرِي ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّ التُّرُكَ تَجَلَّى الْعَرَبَ حَتَّى تُلْحِقَهَا بِمَنَابِتِ الشَّيْخِ ، قَالَ : فَأَنَا أَكْرَهُ قِتَالَهُمْ لِذَلِكَ " [١٦٣] .

وَأَمَّا تَخْصِيصُ الْحَبَشَةِ بِالتُّرُكِ وَالْوَدَّعِ ، فَلِأَنَّ بِلَادَ الْحَبَشَةِ وَغَيْرَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَهُمْ مَهَامِهِ وَقَفَارٌ وَبَحَارٌ ، فَلَمْ يُكَلَّفِ الْمُسْلِمِينَ دُخُولَ دِيَارِهِمْ ، لِكثَرَةِ التَّعَبِ وَعَظَمَةِ الْمَشَقَّةِ .

وقيل : لأنهم يميلون للرضا بالذل والصغار ، ولا أمن غالبا على المسلمين منهم (١٦٤) .

ولأن من الحبشة من يهدم الكعبة ويستخرج كنزها ، كما ورد في الأحاديث السابقة ، فنهى عن تهيجهم .

الترجيح

الراجح بالنسبة للترك الجواز مع أخذ الحذر للأسباب التي ذكرها العلماء ، ولا يحرم قتالهم لأن الحديث فيه كلام ، ولو صح فهناك احتمالات عدة فربما كان النهي منسوخا ، أو للإرشاد ، أو لأن جهاد غيرهم في ذاك الزمان أولى . وأما الحبشة فقد صح الحديث في النهي عن تهيجهم ، لأن منهم من سيهدم الكعبة ، فالنهي يتأكد في حقهم ، ولكننا نحمله على الكراهة لا التحريم ، لعموم النصوص في الأمر بقتال الكفار ، وهذا في بداعتهم بالقتال ، وأما إذا بدؤوا بالقتال فلا خلاف في جواز قتالهم ، والله تعالى أعلم.

الخاتمة :

أن الله تعالى يخلق ما يشاء ويختار ، وأن التخصيص بحكم إنما هو لمصلحة أو تكليفا ، فهذه الاستثناءات لاستقرار الأمور واستقامة الحال ، فاصطفاء العرب لم يجعل لهم مزية في الأحكام أو الثواب ، وإنما هو أشد تكليفا (وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون) [١٦٥] ، والكفاءة ليس عليها نص صريح ، لكنها مبنية على العرف ولدوام الألفة . وتقديم قريش في الخلافة لمصلحة الأمة واجتماعهم على أعظم نسب ، لأنها ستشمل كل بلاد المسلمين وفيهم العرب والعجم وقد يتنازعون أيهم أولى ؟ وذلك يضعفهم ، وقريش قبيلة الرسول ولها مكانتها في العرب وهم أهل الحرم ، وذلك تكليف أيضا مقيد بإقامة الدين والعدل ، فإذا لم يقيموا الدين فلا حق لهم فيها ، وحرمان بني هاشم من الصدقة لئلا يتهم الرسول صلى الله عليه وسلم - بأنه جاء لأخذ المال أو محاباة أقاربه ولرفع مكانتهم وصونهم من السؤال ، ولئلا يكون ذلك فتنة لبعض الناس ، وهكذا إسقاط الجزية عن بني تغلب وتسميتها بغير اسمها ، إنما هو أمر شكلي أريد به دفع المفسدة في قتالهم وجلب المصلحة في طاعتهم . وهكذا في ترك قتال الحبشة والترك إن صح الحديث بذلك ، فإنما هو لما في ابتداء قتالهم من المفسدة ، وتجنبنا للضرر ولقوة بأسهم وخشونة وصعوبة أرضهم ، وأما لرد العدوان فذلك جائز بل مشروع بلا خلاف ، والله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

المراجع :

إحياء علوم الدين ومعه تخريج الحافظ العراقي ، المؤلف : أبو حامد محمد الغزالي الطوسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

أخبار أصبهان ، المؤلف : أبو نعيم الأصبهاني ، المحقق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية - بيروت ط ١

أخبار مكة لمحمد الفاكهي تحقيق د عبد الملك بن دهيش دار الخضر للطباعة والنشر

أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تأليف: أبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق ، دراسة وتحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة : الأولى

الاختيار لتعليل المختار ، لعبد الله الموصلي دار الكتب العلمية

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، لمحمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي ط ٢

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقي، لاني ، تحقيق علي البيحاوي ، دار الجيل ط ١

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، دار الفكر

اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، المؤلف : شيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق: د. ناصر عبدالكريم العقل ، الطبعة الثانية ، مكتبة الرشد - الرياض

بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن رشد ، تحقيق محمد صبحي حلاق ، مكتبة ابن تيمية ومكتبة العلم

البداية والنهاية لابن كثير ، مكتبة المعارف ، ومكتبة النصر

تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن المباركفوري ، دار الكتب العلمية - بيروت

النمر الداني في تقريب المعاني للشيخ صالح عبد السميع ، دار المعرفة بيروت

جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ، دار الكتب العلمية

الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم . المؤلف : أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، دار الجيل بيروت دار الأفاق الجديدة - بيروت.

الجامع الصحيح سنن الترمذي ، المؤلف : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون والأحاديث مزيلة بأحكام الألباني عليها

حادي الأرواح لابن القيم تحقيق محمد الزغلي ، رمادي للنشر ط ١

حاشية ابن عابدين دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

حاشية الدسوقي ، دار الفكر

حاشية السندي على سنن النسائي ، حققه مكتبة تحقيق التراث
الإسلامي دار المعرفة

حاشية لعدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، الناشر: دار الفكر -
بيروت ، تاريخ النشر ١٤١٤ هـ

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد الأصبهاني ، دار
الكتاب العربي - بيروت ، ط٤

الخراج ،أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري :المكتبة الأزهرية
للتراث تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد ،الطبعة: طبعة
جديدة مضبوطة مرقمة ومفهرسة .

دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان ،عام النشر :
١٤١٥ هـ

دلائل النبوة، تأليف : الإمام البيهقي ،تحقيق : وثق أصوله وخرج
أحاديثه وعلق عليها الدكتور/ عبد المعطى قلجى ، دار الكتب العلمية -
ودار الريان للتراث، ط١

زاد المعاد لابن القيم تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط
مؤسسة الرسالة ط١٦

السلسلة الصحيحة،المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني ،: مكتبة
المعارف - الطبعة: الأولى .

سنن ابن ماجة ،المؤلف : ابن ماجة أبو عبد الله محمد القزويني كتب
حواشيه : محمود خليل ، مكتبة أبي المعاطي

سنن ابن ماجه القزويني بشرح السندي دار المعرفة ط ١.

سنن أبي داود، : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار
الكتاب العربي — بيروت

سنن الدارقطني ، دار المعرفة ، السيد عبد الله هاشم يماني

السنن الكبرى للبيهقي ، دار المعرفة

سنن النسائي : المجتبى من السنن ، المؤلف : أحمد بن شعيب النسائي
،مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة الثانية ،تحقيق : عبدالفتاح أبو
غدة

سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي دار المعرفة ط ١

السيرة النبوية ، المؤلف : الامام أبي الفداء اسماعيل بن كثير ،تحقيق
: مصطفى عبد الواحد ،دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت -
لبنان

الشرح الكبير، أبو البركات أحمد بن محمد العدوي ، الشهير بالدردير
، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، ط ١

الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين ، دار ابن
الجوزي ، ط ١

شرح مختصر خليل للخرشي ، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي —
دار الفكر للطباعة - بيروت

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد ،
التميمي،، الدارمي، البُستي مؤسسة الرسالة

صحيح أبي داود ، محمد ناصر الدين الألباني ، مؤسسة غراس للنشر
والتوزيع ، الكويت ط ١

صحيح البخاري ، المؤلف : محمد بن إسماعيل البخاري ، الطبعة
الهندية

صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، محمد ناصر الدين
الألباني ، شهرته : الألباني ، دار النشر : المكتب الإسلامي ، البلد بيروت ،
ط ٣

ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) ، محمد ناصر الدين
الألباني ، شهرته : الألباني ، دار النشر : المكتب الإسلامي ، ط ٣

طبقات الحنابلة ، أبو الحسين ابن أبي يعلى ، المحقق : محمد حامد
الفتي ، دار المعرفة - بيروت

طبقات الشافعية الكبرى - الإمام العلامة / تاج الدين بن علي بن
عبد الكافي السبكي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي . د. عبد الفتاح محمد
الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ط ٢

العلل لابن أبي حاتم المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن
إدريس ، الحنظلي ، الرازي ابن أبي حاتم، مطابع: الحميضي ط ١

عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين العيني الحنفي ، إدارة
الطباعة المنيرية ، طباعة إدارة الطباعة المنيرية ، ثم صورتها دار الفكر -
بيروت ، وكذا دار إحياء التراث العربي - بيروت.

عون المعبود في شرح سنن أبي داود لمحمد العظيم آبادي دار الكتب العلمية ط ١

فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩ هـ

فتح القدير ، المؤلف : كمال الدين محمد المعروف بابن الهمام ، دار الفكر، ومعه متن الهداية ، والعناية في شرح الهداية ، وحاشية سعدي جلبي على العناية، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت / ط ١

الفصل في الملل والأهواء والنحل ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة

فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين ، المؤلف الدكتور سعد بن مطر العتيبي ، دار الهدي النبوي ، ودار الفضيلة ، الطبعة الأولى.

فيض القدير لمحمد المناوي ، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، توزيع عباس الباز

الكامل في ضعفاء الرجال المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر، الكتب العلمية - بيروت-لبنان ط ١

كتاب الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام ، المحقق : خليل محمد هراس، دار الفكر. - بيروت.

كشاف القناع لمنصور البهوتي ، عالم الكتب

- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ،المحقق : عبد
الفتاح أبو غدة ،دار النشر : مكتب المطبوعات الاسلامية
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي الهيثمي ،
بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر .
- مجوع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن
محمد بن قاسم العاصمي ، دار عالم الكتب
- مسند أبي يعلى : أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي
التميمي ، دار المأمون للتراث - دمشق ، ط١ تحقيق : حسين سليم أسد
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار) ، أبو بكر أحمد بن
عمرو البزار ، المحقق : محفوظ الرحمن زين الله
- مسند الشافعي ، محمد بن إدريس الشافعي ، دار الكتب العلمية -
بيروت.
- مسند الشهاب القضاعي ،المؤلف : أبو عبد الله محمد بن سلامة بن
حكمون القضاعي المصري ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي،مؤسسة
الرسالة - بيروت ، ط٢
- مُصنف ابن أبي شيبة ،المصنف : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي
شيبه العبسي الكوفي ، مكتبة الرشد - الرياض ط١
- المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ،
توزيع المكتب الإسلامي

معجم ابن الأعرابي ، المؤلف: أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، طبع باسم:كتاب المعجم ، بتحقيق عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، وصدر عن دار ابن الجوزي، ط١

معجم البلدان لابن خلكان ، تحقيق فريد الجندي ، مكتبة دار الباز
المُعْجَم الصَّغِيرُ للطَّبْرَانِيّ ، سليمان بن أحمد الطبراني ، المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان ط١ تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمير

فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩ هـ

المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي، أبو القاسم الطبراني ،مكتبة العلوم والحكم ، ط٢

معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ط٨
مغني المحتاج لمحمد الشربيني ، مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي

المغني لعبد الله بن قدامه ، تحقيق د عبد الله التركي ، ود عبد الفتاح الحلو ، هجر للطباعة والنشر

مقدمة ابن خلدون ط . لجنة البيان العربي الثانية، بتحقيق د. علي عبد الواحد وافي

منهاج الاعتدال في نقض مذهب القدرية والاعتزال لابن تيمية

الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، الطبعة من ١٤٠٤ - ١٤٢٧هـ

ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

نظم المتناثر من الحديث المتواتر ، أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني ، الطبعة: الثانية المصححة ذات الفهارس العلمية ، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر تحقيق: شرف حجازي ، دار الكتب السلفية ، مكان النشر: مصر.

النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ، اعتنى به رائد صبري بيت الأفكار الدولية وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ط ١ .

الهوامش :

- [١] الحجرات (١٣).
- [٢] روه مسلم من حديث أبي هريرة (٦٧).
- [٣] - المائدة (١٨)
- [٤] رواه النسائي في كتاب الوصايا ، باب إذا أوصى لعشيرته الأقربين (٣٦٤٧) وصححه الألباني.
- [٥] وفي الحرية والصناعة واليسار خلاف .
- [٦] البداية والنهاية (١١٩/١)
- [٧] البداية والنهاية (١٢٢/٢)
- [٨] - جرهم بطن من القحطانية ، طائفة من العرب العاربة من أمم العرب الأقدمين ، وهم حيّ من اليمن نزلوا مكة وتزوج فيهم إسماعيل بن إبراهيم -عليهما السلام- وهم أصهاره ثم ألحذوا في الحرم فأبادهم الله ، فعن عمر أنه قال لقريش : إنه كان ولاية هذا البيت قبلكم العمالقة فتهاونوا به ولم يعظموا حرمة فأهلكهم الله ، ثم وليه بعدهم جرهم فتهاونوا به ولم يعظموا حرمة فأهلكهم الله ، فلا تهاونوا به وعظموا حرمة رواه الأزرق في أخبار مكة (١٤٣٢) ، والبيهقي في الدلائل (٨٨٤٤) . لسان العرب (٩٧/١٢) ، ومعجم قبائل العرب (١٨٣/١)
- [٩] رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (٣٢١٠).
- [١٠] أي جاشما على الماء ليجد فرصة فيشرب. النهاية ص ٦٤٤.

- [١١] أي رسولا . النهاية ص ١٤٦ .
- [١٢] أي أعجبهم وصار عندهم نفيسا . النهاية ص ٩١٩ .
- [١٣] البداية والنهاية (١١٩/١)
- [١٤] الكفاءة في خمسة : في الدين والمنصب (النسب) والحرية والصناعة واليسار . الاختيار (٩٨/٣) وفتح القدير لابن الهمام لابن الهمام (٢٨٦/٣) وكشاف القناع (٦٧/٥) . وعن أحمد رواية أنهما شرطان الدين والمنصب لا غير ، المغني (٣٩١/٩) . وفي مغني المحتاج (١٦٧/٣) ، الأصح أن اليسار لا يعتبر . وقالوا أن الكفاءة شرط للزوم النكاح لا لصحته ، وهو حق الأولياء في ابتداء العقد لا في استدامته ، وفي مغني المحتاج (١٦٥/٣) : ولو زوجها الأقرب برضاها فليس للأبعد الاعتراض .
- [١٥] وكذا الحرية على الصحيح . المعونة (٨٤٧/٢ ، ٨٤٨)
- [١٦] واثلة بن الأسقع بن كعب الليثي ، صحابي مشهور ، نزل الشام ، وعاش إلى سنة خمس وثمانين ، وله مائة وخمسين سنة .
التقريب (٧٣٧٩)
- [١٧] كنانة بن خزيمة قبيلة عظيمة من العدنانية ، كانت ديارهم بجهات مكة ، وتنقسم إلى عدة بطون منها قريش ، معجم قبائل العرب (٩٩٦/٣)
- [١٨] رواه مسلم في كتاب الفضائل (٤٣٤١)

([١٩]) حكم التشبه بالعرب ، ومن هم العرب الذين يستحب التشبه بهم ؟
 في استحباب التشبه بالعرب قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) : (الأمة مجمعة على هذه القاعدة ، وهي : فضل طريقة العرب السابقين ، وأن الفاضل من تبعهم) قال ابن تيمية (رحمه الله) : في اقتضاء الصراط المستقيم (٤٠٧/١) (ومن تشبه من العرب بالعجم لحق بهم ، ومن تشبه من العجم بالعرب لحق بهم) وقال بعد أن ذكر صفات العرب وتغيرها : (وكذلك انقسموا في اللسان ثلاثة أقسام: قوم يتكلمون العربية لفظاً ونغمة . وقوم يتكلمون بها لفظاً لا نغمة ... وقوم لا يتكلمون بها إلا قليلاً ... فإذا كانت العربية قد انقسمت نسباً ولساناً وداراً ، فإن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأقسام ، خصوصاً النسب واللسان . . وما ذكرناه من حكم للسان العربي وأخلاق العرب يثبت لمن كان كذلك وإن كان أصله فارسياً ، وينتفي عن لم يكن كذلك وإن كان أصله هاشمياً) .

(الأدلة على استحباب التشبه بالعرب) قال عمر (رضي الله عنه) في كتابه : أما بعد : فاتزروا واركدوا وانتعلوا ، وارموا بالخفاف ، واقطعوا السراويلات ، وعليكم بلباس أبيكم إسماعيل وإياكم والتنعيم وزين العجم ، وعليكم بالشمس فإنها حمام العرب ، واخشوشنوا واخولقوا وارموا الأغراض ، وانزوا نزوا . رواه ابن حبان (٥٤٥٤) وأبو يعلى ١٨٩/١ (٢١٣) والبيهقي (٢٠١٩٩) . وفي الحديث (تمعدوا) أي : تشبهوا بمعد بن عدنان في غلظ العيش والصبر عليه ، أو تزيوا بزيهم - انظر النهاية لابن الأثير (٢٢٩/٣) - والحديث رواه ابن أبي شيبه (٢٥٨٠١)

والطبراني في الأوسط (٦٢٤٠) ولكنه ضعيف وانظر : المطالب
العالية (٢٢٧٣)

(حكم التشبه بالعجم) يكره التشبه بهم قال ابن تيمية : والمقصود
هنا : (أن ما ذكرته من النهي عن التشبه بالأعاجم إنما العبرة بما
كان عليه صدر الإسلام من السابقين الأولين ، فكل ما كان إلى
هديهم أقرب فهو المفضل وكل ما خالف ذلك فهو المخالف ،
سواء كان المخالف لذلك اليوم عربي النسب ، أو عربي اللسان ،
وهكذا جاء عن السلف) .

(الأدلة على كراهة التشبه بالعجم) مما يدل على كراهة التشبه
بالعجم حديث جابر في الصحيح (اشتكى رسول الله صلى الله
عليه وسلم - فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس
تكبيره ، فالتفت إلينا فرآنا قياماً ، فأشار إلينا فقعدنا ، فصلينا
بصلاته قعوداً ، فلما سلم قال : إن كنتم أنفاً تفعلون فعل فارس
والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا ، أنتموا
بأئمتكم ، إن صلى قائماً فصلوا قياماً وإن صلى قاعداً فصلوا
قعوداً) . رواه مسلم في كتاب الصلاة (٦٦٣) .

(تنبيه) يكره التشبه ببعض العرب وهم الأعراب ، لحديث ابن
عباس : من سكن البادية جفا . رواه أبو داود في كتاب الصيد
(٢٥٢٢) والترمذي في الذبائح (٢٢٨٠) والنسائي في كتاب
الصيد والذبائح . رواه أبو داود في كتاب الصيد (٢٥٢٢)
والترمذي في الذبائح (٢٢٨٠) والنسائي في كتاب الصيد والذبائح

وحديث : لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ، فإنها العشاء ، إنما يدعونها العتمة لإعتامهم بالإبل لحلابها، رواه أحمد في المسند (٤٥٦١) . لكن لا يعني ذلك أن ليس لهم فضل ، فقد قال عمر في وصيته للخليفة من بعده : وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب ، ومادة الإسلام . رواه البخاري (٣٧٠٠) .

([٢٠]) انظر : المغني (٣٩٢/٩ ، ٣٩٣)

([٢١]) أخرجه الدار قطني (٢٤٥/٣) ، وقال : (وفيه مبشر بن عبيد متروك الحديث ، أحاديثه لا يتابع عليها) ، والبيهقي (١٣٣/٧) ، وقال (فهذا ضعيف بمرّة) ، وذكره الألباني في (إرواء الغليل ٢٦٤/٦ رقم (١٨٦٦) ، وقال : (موضوع) .

([٢٢]) رواه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب النكاح (١٢٨٨٧) وهذا الحديث استدل به على الصناعة أيضاً

([٢٣]) المغني (٣٩٥/٩) . هذا الحديث عن روي عن معاذ بن جبل ، وعن عائشة ، وعن ابن عمر ، مرفوعاً ، أما حديث معاذ فقال الحافظ ابن حجر : (أخرجه البزار في مسنده ، وإسناده ضعيف) . وقال الألباني في الإرواء (٢٧٠/٦) : (رواه البزار في مسنده وهذا سند ضعيف منقطع) .

أما عن عائشة ، فأخرجه البيهقي (١٣٥/٧) وقال : (وهو — أيضاً — ضعيف) . قال الألباني : (بل هو ضعيف بمرّة) . أما الحديث عن ابن عمر ، فله ثلاث طرق :

(أ) الأول أخرجه البيهقي (١٣٤/٧) وضعفه ، وضعفه الألباني أيضا ، والثاني أخرجه البيهقي أيضا (١٣٤/٧ ، ١٣٥) وقال (ضعيف بمرة) ، وقال الألباني : هذا إسناد هالك . والثالث أخرجه أبو الشيخ في التاريخ (ص ٢٩) ، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٩١/١) وذكر الألباني أن فيه متروك متهم ، وقال : (وجملة القول ، أن طرق الحديث أكثرها شديدة الضعف ، فلا يطمئن القلب لتقويته بها ، وقد حكم عليه بعض الحفاظ بوضعه كابن عبد البر وغيره ، وأما ضعفه فهو في حكم المتفق عليه ، والقلب إلى وضعه أميل لبعد معناه عن كثير من النصوص الثابتة) .

([٢٤]) أخرجه ابن عدي (٢٩٤/٢)

([٢٥]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم (٣٣٩٤)

([٢٦]) رواه الشهاب القضاعي في مسنده (٥٩٩) وابن الأعرابي في معجمه (٩٤٦) عن ابن عمر مرفوعا.

([٢٧]) في تخريج الإحياء (٥٣/٢)

([٢٨]) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني رحمه الله (٥٣٣٧ ، ٢٠٢٣)

([٢٩]) السنن الكبرى للبيهقي (١٣٤/٧)

([٣٠]) في إرواء الغليل ٢٧٨/٦ (١٨٧٤) وأما حديث : تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم . فصحه الألباني في سلسلة

الأحاديث الصحيحة ٥٦/٣ ، ٥٧ (١٠٦٧) وذكر أن الأكفاء في الدين والخلق فقط .

([٣١]) وانظر أحاديث أخرى موضوعة في السلسلة الضعيفة والموضوعة تحت الأرقام (٧٣٠، ٢٠٤٧، ٣٤٠١)

([٣٢]) فتح الباري (٣٥/٩)

([٣٣]) رواه البيهقي (١٣٤ / ٧)

([٣٤]) ورواه ابن أبي حاتم في (العلل ٢ / ٤٠٦) وأعله الألباني بالاضطراب

([٣٥]) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٩٧/١)

([٣٦]) ولكن هذا كما يظهر بمعنى حديث : الأئمة من قريش .

([٣٧]) إرواء الغليل (٢٨١/٦)

([٣٨]) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب إمامة العبد والمولى (٦٧١)

([٣٩]) سنن الدارقطني (٢٩٨/٣) وأخرجه البيهقي (١٣٣/٧) من طريق آخر وقال الألباني (وهذا أصح ، إلا أن العلة الأولى لا تزال قائمة ، وهي الانقطاع ، فهو ضعيف على كل حال)

([٤٠]) الحجرات (١٣)

([٤١]) رواه الترمذي في باب (إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه)

(١٠٦٦) ، وقال : حسن غريب ، ورواه ابن ماجة في النكاح ، باب الكفاءة (١٩٧٢) ، وحسنه الألباني في الإرواء (١٨٦٨)

[[٤٢]] رواه البخاري في كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين (٤٨١٨) ،
ومسلم في كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح ذات الدين
(٢٧٥٣)

[[٤٣]] رواه مسلم في كتاب الطلاق (١٤٨٠)

[[٤٤]] رواه البخاري في كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين (٥٠٨٩)

[[٤٥]] رواه مسلم في كتاب الحج (١٢٠٧)

[[٤٦]] فتح الباري (٣٨/٩) ، وأنكح حذيفة سالما ابنة أخيه الوليد بن
عتبة ، وهو مولى لامرأة من الأنصار . وانظر الإرواء (١٨٦٣)

[[٤٧]] الفتاوى (٢٩/١٩)

[[٤٨]] زاد المعاد (١٥٩/٥ ، ١٦٠)

[[٤٩]] السجدة (١٨)

[[٥٠]] المغني (٣٩١/٩)

[[٥١]] بريرة مولاة عائشة ، صحابية مشهورة ، عاشت إلى خلافة يزيد
بن معاوية . التقريب (٨٥٤٣)

[[٥٢]] رواه البخاري (٥٢٨٠)

[[٥٣]] المغني (٣٩٣/٩)

[٥٤] رواه النسائي في كتاب آداب القضاة (٥٣٦٨) وابن ماجة في
كتاب الطلاق ، باب خيار الأمة إذا أعتقت (٢٠٨١)

[٥٥] وكذلك لم تصح الأحاديث في الصنعة كحديث (..إلا حائكا أو حجاما) ، وقد سبق ، وأما المال فمن عده شرطا استدل بما يلي :

١- حديث (الحسب المال) رواه الترمذي وابن ماجه (٤٢١٩) عن سمرة وصححه الألباني في الإرواء ٢٧٠/٦ (١٨٧٠) ، ومن حديث بريدة (إن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون إليه هذا المال) ، رواه النسائي في كتاب النكاح (٣٢٠٩) ، وأحمد (٢٢٤٧٥) وحسنه الألباني في الإرواء ٢- ولأن على الموسرة في إعسار زوجها ضررا ، ولأنها تملك الفسخ بإخلاله بالنفقة ، المغني (٣٩٤/٩) . ومن لم يشترطه قال بأن الفقر لا يعيب الرجل وقد كان كثير من الصالحين قليل ذات اليد ، والأحوال تتغير . والله أعلم .

[٥٦] أضواء البيان (٢٣/١) ، وانظر : معجم قبائل العرب (٩٤٧/٣)

[٥٧] انظر : كشف القناع (١٥٩/٦) ، وشرح النووي لصحيح مسلم (١٧٦/٧) ، وشرح صحيح البخاري (٢١٠/٨) والأحكام السلطانية للماوردي ص ٥ ، ومنهاج السنة (٣٦٠/٥) ، وحادي الأرواح (٢٨٩/١) ، وفيض القدير (١٨٩/٣)

[٥٨] الأحكام السلطانية ص ٥ .

[٥٩] في المنهاج (٣٦٠/٥)

[٦٠] في حادي الأرواح (٢٨٩/١)

([٦١]) إبراهيم بن سيار البصري ، شيخ المعتزلة ، تكلم في القدر ،
وانفرد بمسائل ، وهو شيخ الجاحظ وقد كفره جماعة ، مات سنة
بضع وعشرين ومئتين . سير أعلام النبلاء (٥٤١/١٠)

([٦٢]) ضرار بن عمرو ، من رؤوس المعتزلة ، أنكر الجنة والنار ،
فهرب أخفاه يحيى بن خالد حتى مات ، مات في زمن الرشيد .
سير أعلام النبلاء (٥٤٤/١٠)

([٦٣]) رواه البخاري في كتاب المناقب ، باب قول الله تعالى (يا أيها
الناس إنا خلقناكم) (٣٣٣٦) ، ومسلم في كتاب الإمارة ، باب
الناس تبع لقريش والخلافة في قريش (٣٤٩٣)

([٦٤]) رواه مسلم من حديث جابر (٣٤٩٥)

([٦٥]) الرواية لأولى عند مسلم (٣٤٩٦) والثانية عند البخاري (٣٣٤١).
ومن الأدلة : حديث : الخلافة في قريش ، والحكم في الأنصار ،
والدعوة في الحبشة ، و الهجرة في المسلمين والمهاجرين بعد
"أخرجه أحمد (١٧٣٩٥) وانظر : السلسلة الصحيحة " ٤ / ٤٦٧ .

([٦٦]) رواه أحمد في مسنده (١٢١١٩ ، ١٢٧٠٣ ، ١٩٤١٦)

([٦٧]) رواه البخاري في كتاب المناقب (٣٥٠٠) والبيهقي في السنن
الكبرى في القسامة (٢٥٠٤٤) وابن سعد في الطبقات الكبرى
(٢٠١٧) وفيه (هم أوسط العرب دارا ، وأعربهم أحسابا) وقال
النبي صلى الله عليه وسلم : قدموا قريشاً ولا تَقَدِّمُوها. (رواه
الشافعي في المسند (١٢٤٢) والبزار في مسنده (٤٣٨) والبيهقي
في معرفة السنن والآثار (١٥٩٦) . وبعد أن قال الحباب بن

المنذر : أنا جذيلها المحكك ، وعذيقها المرجب . انظر : مسند الإمام أحمد (٣٩٠) . جذيلها المحكك : هو تصغير جذل وهو العود الذي ينصب للابل الجربي لتحكك به ، وهو تصغير تعظيم : أي أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الابل الجربي بالاحتكاك بهذا العود. النهاية (٢٥١/١) . وعذيقها المرجب : تصغير العنق: النخلة ، وهو تصغير تعظيم وبالمدينة أطم لبني أمية بن زيد يقال له : عنق . النهاية (١٩٩/٣)

[٦٨] انظر مقدمة ابن خلدون (٢/٦٩٥ ، ٦٩٦) ط . لجنة البيان العربي الثانية، بتحقيق د. على عبد الواحد وافي..الخ

[٦٩] المنهاج (١٧٦/٧)

[٧٠] رواه البخاري في كتاب المناقب باب مناقب قریش (٣٣٤٠)

[٧١] صحيح البخاري (٣٣٤١)

[٧٢] شرح صحيح البخاري (٨/٢١٠)

[٧٣] رواه البخاري في كتاب الأحكام (٦٧٦٠)

[٧٤] روى مسلم في كتاب فضائل الصحابة (٤٥٨٠) عن ابن عمر ،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال وهو على المنبر : " إن تطعنوا في إمارته - يريد أسامة بن زيد - فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبله ، وأيم الله إن كان لخليقا لها ، وأيم الله إن كان لأحب الناس إلي ، وأيم الله إن هذا لها لخليق - يريد أسامة بن زيد - وأيم الله إن كان لأحبهم إلي من بعده ، فأوصيكم به فإنه من صالحكم "

([٧٥]) جيل ينزلون السواد ، وفي المحكم ينزلون سواد العراق . لسان العرب (٢٢/١٤)

([٧٦]) شرح صحيح البخاري (٢١٠/٨)

([٧٧]) رواه مسلم في الفضائل باب فضل نسب النبي (٤٣٤١)

([٧٨]) ومما يدل على فضل العرب على غيرهم حديث أنس : حب قریش إيمان، وبغضهم كفر ، وحب العرب إيمان، وبغضهم كفر ، وهو ضعيف . رواه العقيلي في الضعفاء (٢١٥٥) والطبراني في الأوسط (٢٦٣٦) والحاكم في المستدرک (٧٠٩٨) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٦٩٣) والبيهقي في شعب الإيمان (١٥٦٣) ولذلك فمن عقيدة الإمام أحمد أنه لا يقول بقول الشعوبية وأراذل الموالى الذين لا يحبون العرب ، ولا يقولون لهم بفضل، فإن لهم بدعاً ونفاقاً وخلافاً . طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣٠/١) .

([٧٩]) انظر كتاب الدكتور عبد الله بن عمر الدميحي (الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة) .

([٨٠]) رواه عن جبير بن مطعم : أحمد في مسنده (١٦٤٩٣ ، ١٦٥١٧) وقال عنه السبكي: إسناده صحيح ، كما في طبقات الشافعية الكبرى (١/١٩١) . ورواه عن سهل بن أبي حثمة : ابن أبي شيبة (٣١٧٦٨) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٩٦٦) . وروى الشطر الأخير منه من حديث جبير : ابن حبان (٦٣٧١) ، وأبو يعلى (٠٧٢٣٦) ، والبزار في مسنده (٢٨٩٠)

([٨١]) رواه البخاري في كتاب المناقب (٣٥٠٠) وفي رواية عنده (٦٤٧٣) : (أوسط العرب نسيا ودارا)

([٨٢]) في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨٦/١٦)

([٨٣]) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (١٢٧٠٣) ، والطياييسي في مسنده (ص ١٢٥ ، ٢٨٤) ، والحاكم في مستدركه (٧٠٦١) وصححه ووافقه الذهبي ، والبيهقي في السنن (١٢١/٣ ، ٧٦/٤) : وقال مشهور من حديث أنس ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٢/٥) : رجاله ثقات ، والطبراني في المعجم الصغير (١٥٢/١) ، قال أبو نعيم في الحلية (١٧١/٣) : هذا حديث مشهور ثابت من حديث أنس. وعده من الأحاديث المتواترة السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة ، ص ٢٤٨ ، والكتاني في نظم المتناثر ص ١٦٩ ، وابن خزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٥٢/٤ وغيرهم ، واستقصى الألباني طرق هذا الحديث وصححه في إرواء الغليل (٢٩٨/٢ - ٣٠١) ونفى الشك في تواتر الحديث . وقال المنذري في " الترغيب والترهيب " : إسناده جيد ، ورواه أحمد في حديث آخر (١٩٤٢١) بلفظ: " الأمراء من قريش " قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، خلا سكين بن عبد العزيز وهو ثقة ، وقال المنذري : رواه ثقات .

([٨٤]) (يلحى) : أي يقشر ، لحوت الشجرة إذا أخذت لحاءها وهو قشرها، النهاية (ص ٨١٩)

([٨٥]) رواه أحمد في مسنده (٤٢٤٢) وأبو يعلى في مسنده (٤٨٩٤) ، قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٩/٤) : و هذا إسناد صحيح

على شرط الشيخين . و قال الهيثمي في " مجمع الزوائد " (١٩٢/٥) : " رواه أحمد و أبو يعلى و الطبراني في " الأوسط " و رجال أحمد رجال الصحيح ، و رجال أبي يعلى ثقات " .

([٨٦]) السلسلة الصحيحة (٧٠/٤)

([٨٧]) انظر الاختيار لتعليل المختار ١٢٠/١ والمجموع (٢٢٧/٦) ، والموسوعة الفقهية (١٠٠/١) والشرح الممتع (٢٥٨/٦).

([٨٨]) المغني (١٠٩/٤) وكذا موالئهم ، لحديث أبي رافع (موالي القوم منهم) رواه الترمذي وصححه (٦٤٧) ، وهذا قول الحنابلة ، وقال الجمهور يجوز ، لأنهم ليسوا من قرابة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وأما بنو المطلب فقال الجمهور لا يأخذون من الزكاة ، لحديث (إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد) رواه البخاري في كتاب المناقب (٣٣٤٢) ، ولأنهم يشتركون في الخمس ، وقال أبو حنيفة لا يحرم عليهم الأخذ ، والحديث محمول على الخمس يشتركون فيه ، لأنهم ناصرُوا بني هاشم في الحصار انظر : المجموع (٢٢٧/٦) والمغني (١١١/٤)

([٨٩]) سورة ص ، الآية (٨٦) وانظر فتح الباري (٢٨٠/٣)

([٩٠]) سورة التوبة ، الآية (١٠٣)

([٩١]) الهاشمي القرشي ، سكن الشام ، ومات سنة اثنتين وستين ، ويقال اسمه المطلب . التقريب (٤١٦٢)

([٩٢]) رواه مسلم في كتاب الزكاة (١٧٨٤)

- [٩٣] شرح صحيح مسلم ، وانظر : الاختيار لتعليل المختار (١٢١/١)
- [٩٤] رواه البخاري في كتاب الزكاة ، باب ما يذكر في الصدقة للنبي (صلى الله عليه وسلم) (١٤٣٢) ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب تحريم الزكاة على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (١٨٥٥)
- ([٩٥]) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩٨٤٢) ، وقال ابن كثير في التفسير (٣١٤/٢) : حديث حسن الإسناد
- [٩٦] - الأنفال (٤١) قال ابن كثير رحمه الله " وقال جبير بن مطعم: مشيت أنا وعثمان بن عفان، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت بني عبد المطلب من خمس خبير وتركتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة؟ فقال: "إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد" وهذا قول جمهور العلماء أنهم بنو هاشم وبنو المطلب .
- [٩٧] - في تفسيره (٥٥٥/١٣)
- ([٩٨]) الفتاوى الكبرى (٣٧٤/٥) ، وانظر : المجموع (٢٢٧/٦) والشرح الممتع (٢٥٧/٦)
- [٩٩] - معالم السنن (٢٤٤/٢) وفتح الباري (٢٢٧/٣) قال ابن حجر - رحمه الله- : (كان يحرم على النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفرض والتطوع ، كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الإجماع ، لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً ، وكذا في رواية عن أحمد ولفظه في رواية الميموني : لا يحل للنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الأموال والصدقة

يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله ، فأما غير ذلك فلا) وقال أيضا : (قال بن قدامة : لا نعلم خلافا في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة كذا قال ، وقد نقل الطبري الجواز أيضا عن أبي حنيفة ، وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم نوي القربى حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم وهو وجه لبعض الشافعية ، وعن أبي يوسف يحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم ، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة ، الجواز ، المنع ، جواز التطوع دون الفرض ، عكسه ، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره .. وعن أبي يوسف يحل من بعضهم لبعض ، ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجاز مطلقا دليلا إلا ما تقدم عن أبي حنيفة) وانظر : المغني (١١٣/٤) .

(١٠٠) حديث أبي هريرة الأول رواه أحمد (٨٥٤٧) ، والثاني رواه البخاري في كتاب الهبة ، باب قبول الهدية (٢٤٦٤) ومسلم في كتاب الزكاة ، باب قبول النبي الهدية ورده الصدقة (١٨٦٧) وانظر : المغني حيث ذكر أدلة أخرى (١١٥/٤)

[١٠١] - سورة المائدة (٤٥) وانظر : المغني (١١٧/٤)

[١٠٢] - سبق تخريجه

[١٠٣] - قال ابن حجر : وهو قول أكثر الحنفية ، والمصحح عند الشافعية والحنابلة فتح الباري (٢٢٧/٣) ، وانظر : المغني (١١٣/٤)

[١٠٤] الاختيار لتعليل المختار (١/١٢١)

[١٠٥] - محمد بن علي بن الحسين الهاشمي الباقر ، ثقة فاضل ، مات سنة بضع عشرة . التقريب ص ٤٩٧ (٦١٥١)

[١٠٦] - جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي المعروف بالصادق ، صدوق فقيه إمام ، توفي عام ١٤٨ هـ التقريب ص ١٤١ (٩٥٠)

[١٠٧] - رواه البيهقي في الكبرى في كتاب الهبات (١١٢٦٩) وفي معرفة الآثار والسنن (٣٩١٤) ، واختلف في الأخذ إذا كانوا من العاملين على الزكاة ، انظر : المغني (٤/١١٢ ، ١١٣)

[١٠٨] - رواه البخاري في كتاب الزكاة (١٣٧٢) ، ومسلم في كتاب الزكاة (١٧٨٩)

[١٠٩] - قيل لا يقبل من العرب إلا الإسلام ، أو القتل ، لأن العرب بالغوا في أذى النبي صلى الله عليه وسلم - بالكذب وإخراجه من وطنه ، فتغلظت عقوبتهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم - يوم حنين : لو كان يجري على عربي رق لكان اليوم ، وإنما السيف أو الإسلام . الاختيار (٤/١٣٧) وانظر الخراج ليحيى بن آدم (٤٦ ، ٥٤) ، والصحيح قبولها من جميع الكفار ، وهذا مذهب مالك والشافعي ، ورجحه ابن القيم في زاد المعاد (٥/٩١ ، ٩٢) وانظر : القتال والجهاد في السياسة الشرعية (٣/١٤٥١) . وتؤخذ من المجوس ، لحديث : سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، رواه مالك في الموطأ (٦٢٤) وعبد الرزاق (٩٧٣٦) وابن أبي شيبه (١٠٥٨٦) والبيهقي في الكبرى (١٧١١٠)

[١١٠] المبسوط (١٧٩/٢) ، وحاشية ابن عابدين (٤٣٢/٣) ، وانظر :

معجم قبائل العرب (١٢٠/١)

[١١١] الثمر الداني ص ٣٤١ .

[١١٢] فتح القدير (٤٤/٦) وحاشية ابن عابدين (٤٣٢/٣) وبداية المجتهد

(٢٨٩/١) ، والأم (١٩٩/٤) ، والمهذب (٢٥٠) ، ومغني

المحتاج ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ ، والمغني (٢٢٤/١٣) وكشاف القناع

(١١٩/٣)

[١١٣] - التمهيد (١٣٢/٢) ، والمنقّى شرح الموطأ (١٧٧/٢) ، والثمر

الداني ص ٣٤١

[١١٤] المحلي (٣٤٥/٧)

[١١٥] - رواه أبو داود ، باب أخذ الجزية (٣٠٤١) وضعفه الألباني .

[١١٦] - عون المعبود (٢٠٢/٨)

[١١٧] رواه البيهقي في باب نصارى العرب تضعف عليهم الجزية من

كتاب الجزية (٢١٦/٩) وانظر كتاب الخراج لأبي يوسف

ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، والأموال لأبي عبيد ٢٠ ، ومصنف عبد

الرزاق (٩٩/٦) (٣٦٧/١٠) ومصنف ابن أبي شيبة ((١٩٧/٣) ،

١٩٨ والطبقات الكبرى لابن سعد (١٣٠/٦) . والأثر وضعفه ابن

حزم في المحلي (١١٣/٦) ولكن قال الطحاوي في مختصر

اختلاف العلماء : هذه الرواية مشهورة عن الكوفيين ، يستغنى

عن طلب الإسناد . والنضح كما ذكر ابن الأثير : ما سقي

بالدوالي والاستقاء ، والنواضح : الإبل التي يُسقى عليها ،
والغرب بسكون الرء : الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد ثور ،
فإذا فتحت الرء فهو الماء السائل بين البئر والحوض ، والدولاب
كما في قاموس المعاني : الآلة التي تديرها الدابة ليستقي بها .

[١١٨] - مغني المحتاج (٢٥١/٤)

[١١٩] - المحلى (١١٣/٦)

[١٢٠] - أحكام القرآن للجصاص (٤٦١/١) وانظر : نصب الراية
(٣٦٢/٢) والتلخيص الحبير (١٢٨/٤)

[١٢١] (الثمر الداني ص ٣٤١ . وعموم حديث بريدة (فادعهم إلى ثلاث
خلال ، وذكر منها : الجزية) رواه مسلم (٣٣٦٤) ، وعن علي
قال : لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب ، فإنهم لم يتمسكوا من
دينهم إلا بشرب الخمر . رواه الشافعي في مسنده (١٤٥٩) ،
١٥٠٣) والبيهقي في الكبرى (١٧٥٩٨) وصحح إسناده ابن حجر
في فتح الباري (٥٥٣/٩) .

[١٢٢] (الثمر الداني ص ٣٤١ .

[١٢٣] - الحاوي الكبير (٣٤٥/١٤) والأحكام السلطانية ص ١٥٥ ،
ومجموع الفتاوى (٢٣٢/٣٥)

[١٢٤] - فتح القدير (٣٨٣/٤) ولم يقل أحد من العلماء بتعين اسم الصدقة
كبديل للجزية

[١٢٥] - المبسوط (١٧٩/٢) وفتح القدير (٥١٦/١)

[١٢٦] - كشف القناع (١١٩/٣) والإنصاف (٢٢١/٤) والمغني (٢٢٥/١٣)

[١٢٧] - المغني (٢٢٥/١٣)

[١٢٨] - رواها البيهقي (٢١٦/٩)

[١٢٩] - فتح القدير (٥١٦/١) والأم (٢٠٠/٤) والأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص ٤٥٥) وانظر : أحكام أهل الذمة ، لابن القيم

[١٣٠] - المنتقى شرح الموطأ (١٧٧/٢)

[١٣١] - الأم (١٩٩/٤) والمهذب (٣١٤/٥) الحاوي (٣٤٨/١٤) وروضة الطالبين (٥٠٥/٧)

[١٣٢] - المغني (٢٢٧/١٣)

[١٣٣] - مجموع الفتاوى (٢٣٢/٣٥)

[١٣٤] - الإنصاف للمرداوي (٢٢٢/٤)

[١٣٥] - مغني المحتاج (٢٥١/٤)

[١٣٦] - الإنصاف للمرداوي (٢٢٢/٤)

[١٣٧] - المغني (٢٢٦/١٣ ، ٢٢٧)

[١٣٨] - المغني (٢٢٦/١٣)

[١٣٩] - المغني (٢٢٧/١٣)

[١٤٠] - واختلفوا في مصرفها فقيل : مصرف الفيء وقيل مصرف الصدقات ، وفي قبول الجزية منهم لو بذلوا ؟ . وإذا اتجروا فيؤخذ منهم العشر ، ضعف ما يؤخذ من النصارى . انظر المغني (١٣/ ٢٢٤ - ٢٢٧) . وهل يجوز عند من يجوز عقد هذا الصلح مع غير التغلبيين أن يُنقص الصلح عن ضعف الصدقة ؟ نعم ، ما لم يجز ذلك على الجزية الشرعية . انظر كتاب فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين للدكتور سعد العتيبي (٢٥١/١) .

[١٤١] - الإنصاف للمرداوي (٢٢٠/٤ ، ٢٢١)

[١٤٢] رواه أبو داود (٢٦٩١) ، قال أبو داود : هذا حديث منكر ، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً ، قال أبو علي : ولم يقرأه أبو داود في العرضة الثانية . وضعفه الألباني ، ورواه البيهقي (١١٧/٩) وأبو عبيد في الأموال ٢٩ .

[١٤٣] المغني (١٣/ ٢٢٤) . وقد خص النبي صلى الله عليه وسلم - الحجابة في بني شيبه وهم من قريش ، وهذا نوع من التخصيص ، إلا أنه لا يظهر النظر فيه إلى قبيلة أو جنس ، وإنما وفاء ورحمة ، وحتى لا يقع نزاع ، ولذلك سأكتفي بنبذة عن هذه المسألة .

تعريف الحجابة والسدانة : قال ابن الأثير : سدانة الكعبة هي : خدمتها وتولي أمرها ، وفتح بابها وإغلاقه ، يقال : سدن يسدن فهو سادن ، والجمع سدنة النهاية في غريب الحديث ص ١٨٤ ، ٤١٩ ، وسدانة الكعبة : ولايتها وفتحها ، وإغلاقها وخدمتها ،

والفرق بين الحاجب والسادن : أن الحاجب يحجب وإذنه لغيره ،
والسادن يحجب وإذنه لنفسه لسان العرب (٢٠٧/١٣) والمصباح
المنير (ص ١٠٣) وسيرة ابن هشام (ص ٨٧)

والحجابه لها فضل قال صلى الله عليه وسلم - : كل مأثرة كانت
في الجاهلية فهي تحت قدمي ، إلا سقاية الحاج ، وسدانة البيت
رواه أبو داود (٤٠٠٤) وابن ماجه (٢٦٣٩١)

وقد خص بها رسول الله عثمان بن طلحة الحَجَبِي قال ابن حجر :
عثمان بن طلحة الحَجَبِي ، صحابي شهير ، مات سنة اثنتين
وأربعين تقريبا التقريب (٤٤٨٢) ، وقال النووي : عثمان بن
طلحة الحَجَبِي أسلم مع خالد بن الوليد وعمر بن العاص في
هدنة الحديبية ، وشهد فتح مكة ودفع النبي صلى الله عليه
وسلم - مفتاح الكعبة إليه وإلى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة
وقال : خذوها يا بني طلحة تالدة ، لا ينزعها منكم إلا ظالم ، ثم نزل
المدينة فأقام بها إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - ، ثم تحول
إلى مكة فأقام بها حتى توفي سنة اثنتين وأربعين ، وقيل إنه
استشهد يوم أجنادين ، وهي موضع قرب بيت المقدس ، كانت
غزوته في أوائل خلافة عمر رضي الله عنه - ثم ابنه شيبه
وذريته قال ابن حجر : - شيبه بن عثمان الحَجَبِي المكي ، من
مسلمة الفتح ، وله صحبة وأحاديث ، مات سنة تسع وخمسين ،
تقريب التقريب (٣٨٣٨) ، وانظر : الإصابة (٣٠٩/٣) في
ترجمة شيبه بن عثمان (٣٩٤٩) : وهو الأوقص بن أبي طلحة ..
وكان أبوه ممن قتل بأحد كافرين ، ولابنته صفية بنت شيبه صحبة

و، كان شبيبة ممن ثبت يوم حنين بعد أن كان أراد أن يغتال النبي صلى الله عليه وسلم ، فقذف الله في قلبه الرعب ، فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على صدره فثبت الإيمان في قلبه ، وقاتل بين يديه ، رواه بن أبي خيثمة عن مصعب النميري ، وذكره ابن إسحاق في المغازي بمعناه ، وكذا أخرجه بن سعد عن الواقدي بإسناد له مطول و، كذا ساقه البغوي بإسناد آخر عن شبيبة وفيه : فجئته من خلفه فدنوت ثم دنوت ، حتى إذا لم يبق إلا أن أتره بالسيف وقع لي شهاب من نار كالبرق ، فرجعت القهقري ، فالتفت إلي فقال : تعال يا شبيبة ، فوضع يده على صدري ، فرفعت إليه بصري وهو أحب إلي من سمعي وبصري الحديث ، قال ابن السكن : في إسناد قصة إسلامه نظر ، روى ابن سعد عن هوزة عن عوف عن رجل من أهل المدينة قال : دعا النبي صلى الله عليه وسلم شبيبة بن عثمان ، فأعطاه مفتاح الكعبة فقال : دونك هذا فأنت أمين الله على بيته ، وقال مصعب الزبيري : دفع إليه وإلى عثمان بن طلحة وقال : خذوها بابني أبي طلحة ، خالدة تالدة ، لا يأخذها منكم إلا ظالم ، وذكر الواقدي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه يوم الفتح لعثمان ، وأن عثمان ولي الحجابة إلى أن مات ، فوليها شبيبة ، فاستمرت في ولده ، وروى ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال : أسلم العباس وشبيبة ولم يهاجرا ، أقام العباس على سقايته ، وشبيبة على حجابته : وقال يعقوب بن سفيان : أقام شبيبة للناس الحج سنة تسع وثلاثين ، قال خليفة و: كان السبب في ذلك أن عليا بعث قثم بن العباس ليقم للناس الحج ، وبعث معاوية يزيد بن شجرة فتنازعا ،

فسعى بينهما أبو سعيد الخدري وغيره ، فاصطلحا على أن يقيم الحج شيبة بن عثمان ويصلي بالناس قثم ، وقد روى شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبي بكر وعمر ، روى عنه أبو وائل وابنه مصعب بن شيبة وحفيده مسافع بن عبد الله بن شيبة وعبد الرحمن بن الزجاج وآخرون ، قال خليفة وغير واحد : مات سنة تسع وخمسين ، وقال ابن سعد : عاش إلى خلافة يزيد بن معاوية ، وأوصى إلى عبد الله بن الزبير ، ووقع عند بن منده أنه مات سنة ثمان وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين وهو غلط و ، كذا وقع له في سياق نسبه غلط فاحش . والأثر عند ابن سعد في الطبقات الطبقة الرابعة ممن أسلم عند فتح مكة (١٠٦) ، وانظر : تاريخ ابن عساكر (٢٣/٢٥٥ ، ٢٥٦) ومغازي الواقدي (٩١٠/٣) .

حكم بقاء مفاتيح الكعبة معهم : ذكر النووي أن القاضي عياض قال : قال العلماء : لا يجوز لأحد أن ينزعها منهم .

الأدلة : ١- روى ابن جرير في سبب نزول قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) النساء (٥٨) أنه خطب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم - في مفاتيح الكعبة ، أمر بردها على عثمان بن طلحة . جامع البيان (٢٠١/٥) (٩٠٠٤) وانظر : دلائل النبوة للبيهقي (١٢٩٢) ، ولذلك منعها الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليا والعباس ، فقد روى الحاكم أن عليا قال للعباس : قل للنبي صلى الله عليه وسلم أن يعطيك الخزانة ، فسأله العباس ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : " أعطيك

ما هو خير لكم من ذلك : ماترزؤكم ، ولا ترزعونها " فأعطاهم السقاية . رواه الحاكم في المستدرک في کتاب معرفة الصحابة (٥٤٣٩) وصحح إسناده ، ورواه أبو يعلى في المسند (٢٩٤) ، وابن سعد في الطبقات الكبرى في طبقات البدریین من الأنصار (٤٤٠٥) ، وقال ابن حجر في المطالب (١٣٤٥) : هذا إسناد حسن .

٢- روى ابن أبي شيبه أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما دخل مكة دعا شيبه بن عثمان بالمفتاح (مفتاح الكعبة) فتكأ ، فقال لعمر : قم فاذهب معه ، فإن جاء بها وإلا فاجلد رأسه ، قال : فجاء بها ، قال : فأجالها في حجره وشيبه قائم ، قال : فبكى شيبه، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : " هاك فخذها ، فإن الله قد رضي لكم بها في الجاهلية والإسلام " مصنف ابن أبي شيبه في كتاب المغازي (٣٦٢٧٨)

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذوها يا بني طلحة خالدة تالدة (التالدة : المال القديم الذي ولد عندك ، وهو نقيض الطارف) . النهاية ص ١١١- لا ينزعها منكم إلا ظالم " - يعني حجاب الكعبة رواه الطبراني في الكبير (١١٠٧٣) وفي الأوسط (٩٤٣) وفيه عبد الله بن المؤمل انظر : مجمع الزوائد (٢٨٨/٣) وذخيرة الحفاظ (٧٧٥/٢)

[١٤٤] الترك جيل من الناس لا كتاب لهم . شرح مختصر خليل للخرشي / باب أحكام الجهاد (٤٩٧/٩)

([١٤٤]) (بداية المجتهد ٣٣١/٢) تحقيق محمد حلاق ، وانظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير باب الجهاد (١٨١/٧) ، والشرح الكبير على مختصر خليل للشيخ الدردير (١٨٣/٢) .

([١٤٥]) باب أحكام الجهاد (٤٩٧/٩) وانظر : حاشية لدسوقي (١٨٣/٣) في بعض النسخ (وقتل روم وترك) واعترض عليه الشارح بأنه لا وجه لذكر الروم ، للإجماع على جواز قتالهم ، ثم قال : وفي بعض النسخ (وقتل نوب وترك) وهو الصواب ، والمراد السودان ، وإن كان النوبة بالضم اسما لجيل منهم ، والمراد بعض السودان وهم الحبشة ؛ لأنهم جنس منهم

([١٤٦]) وقد ذكر ابن تيمية ما يدل على استحباب قتال الترك ، حيث ذكر قتالهم بعد أن قال (وهذا كدفع ظالمي الإنس من الكفار والفجار) انظر : مجموع الفتاوى (٥٩/١٩ ، ٦٠) .

[١٤٧] - أبو سكينه الحمصي ، قيل اسمه محم ، مختلف في صحبته ، لحديث التقريب (٨١٣٨) وقال الشيخ المعلمي اليماني - رحمه الله - في تحقيقه للفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ٤١٦ الحديث رقم (١٨١) (أبو سكينه هذا رجل مجهول من الموالي، فليس بأبي سكينه المذكور في الإصابة الذي قيل إن له صحبة ، وإن اسمه محم بن سوار ، وقد خلطهما في التهذيب . والله أعلم) .

[١٤٨] - قيل في الحديث حجة على من قال أنهم أماتوا ماضي يدع ، إلا أن يكون مرادهم قلة ورود ذلك ، وقيل يحتمل أن يكون من تصرف

الرواة المولدين بالمعنى ، ويحتمل أن يكون في الأصل وادعوا
بالألف بمعنى سالموا وصالحوا ، ثم سقط الألف من بعض الرواة
أو الكتاب ، ويحتمل أن مجيئه لقصد المشاكلة ، كما روعي
الجناس في قوله (واتركوا الترك ما تركوكم) والحق أنه جاء على
قلة ، فقد قرئ في الشواذ ما ودعك بالتخفيف ، وجاء في بعض
الأشعار أيضا ، والله تعالى أعلم . انظر : عون المعبود
(٢٧٥/١١ ، ٢٧٦)

[١٤٩] - رواه أبو داود في كتاب الملاحم في النهي عن تهيج الترك
والحبشة (٣٨٠٨) والنسائي في كتاب الجهاد ، غزو الترك
(٣١٦١) وأحمد في المسند (٢٢٦٤٠)

[١٥٠] - الفوائد المجموعة الحديث رقم (١٨١) وقد سئل مالك عن صحة
هذا الحديث فلم يعترف بذلك ، لكن قال : لم يزل الناس يتحامون
غزوهم بداية المجتهد (٣٣١/٢)

[١٥١] في صحيح سنن أبي داود برقم (٤٣٠٢) (وصحيح النسائي (٢٩٧٦)
وصحيح الجامع برقم (٣٣٨٤) وقال في مشكاة المصابيح: حسن
لغيره ، وقال في السلسلة الصحيحة: إسناده لا بأس به في الشواهد
وانظر : السلسلة الصحيحة (٧٧٢) . وأما الرواية التي فيها هذه
الزيادة (اتركوا الترك ما تركوكم ، فإن أول من يسلب أمتي ملكهم
و ما خولهم الله بنو قنطراء) فقد حكم عليها الألباني بالوضع في
ضعيف الجامع (١٠٥) ، وفي السلسلة الضعيفة (١٧٤٧) . وقال
السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة :
موضوع . قال ابن حجر : والمُرَاد بِنَبْيِ قَنْطُورَا التُّرْك -- قِيلَ

كَانَتْ جَارِيَةً لِإِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا فَانْتَشَرَ مِنْهُمْ التُّرْكُ حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَاسْتَبَعَدَهُ ، وَأَمَّا شَيْخُنَا فِي الْقَامُوسِ فَجَزَمَ بِهِ ، وَحَكَى قَوْلًا آخَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمُ السُّودَانُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي " بَابِ قِتَالِ التُّرْكِ " مِنْ الْجِهَادِ بَقِيَّةَ ذَلِكَ ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ " أُمِّي " أُمَّةَ النَّسَبِ ، لَا أُمَّةَ الدَّعْوَةِ ، يَعْنِي الْعَرَبَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وانظر :
النهاية (١١٣/٤)

[١٥٢] - المقاصد الحسنة (٩/١) ، وقريباً من هذا قال العجلوني في كشف الخفاء ، وقال الزرقاني: حسن .

[١٥٣] - منح الجليل شرح مختصر خليل (٣٧/٦) ٣/

[١٥٤] رواه أحمد (٢٢٦٤٠) ، وأبو أمانة اسمه أسعد الأنصاري ، سمي باسم جده وكني بكنيته ، ولد في حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ومات عام ١٠٠ هـ ، وقد اختلف في صحبته وفي سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم - الاستيعاب (١٦٠٢/٤)

[١٥٥] رواه البخاري (١٥٢٦) ، ومسلم (٥٣١١) .

[١٥٦] انظر شرح العدوي للخرشي (٤٩٧/٩) وتفسير المنار (١٥٠/١٠)

(١٥٧) الحديث رواه مالك في الموطأ كتاب الزكاة (٦٢٤) وعبد الرزاق في كتاب أهل الكتاب (٩٧٣٦) وابن أبي شيبة (١٠٥٨٦) والبخاري (٩٤٧)

[١٥٧] - رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب قتال الترك (٢٧٩٩)

[١٥٨] " ذلف الأنوف " الذلف : قصر الأنف وانبطاحه ، وقيل : ارتفاع طرفه مع صغر أرنبته .

" فطس الأنوف " والفطس : انخفاض قسبة الأنف وانفراشها ، وقيل : انفراش الأنف ، وطمأنينة وسطه . وقال السندي : كالمجان بفتح ميم وتشديد نون جمع مجن ، والمجن هو الترس ، المطرقة بالتخفيف اسم مفعول من الإطراق ، وروي بفتح الطاء وتشديد الراء ، وهو الترس المطرق الذي جعل على ظهره طراق ، والطراق بكسر الطاء جلد يقطع على مقدار الترس فيلصق على ظهره ، شبه وجوههم بالترس لبسطها وتدويرها بالمطرقة لغلظها وكثرة لحمها . فالمطرقة : التي ألبست بالعقب شيئاً فوق شيء ، ويقال : طارق النعل : إذا صيرها طاقاً فوق طاق ، وركب بعضها فوق بعض . عون المعبود (٢٧٦/١١) ، (٢٧٧) ، وحاشية السندي (٣٥١/٦ ، ٣٥٢)

[١٥٩] - وقد بوب بعض الأئمة كالبخاري وأبو داود والترمذي في قتالهم باباً أسموه باب قتال الترك ، وذكر الأحاديث في الإخبار بقتالهم ، وبوب بعضهم بما يوميء بالنهاي عن قتالهم ، كما فعل أبو داود في سننه (باب في النهي عن تهيج الترك والحبشة) ، وابن حجر في المطالب العالية في باب الزجر عن قتال الترك لما يخشى من تسلطهم على بلاد الإسلام

[١٦٠] - عون المعبود (٢٧٦/١١) ، وانظر : حاشية السندي على سنن النسائي (٣٥٠/٦) .

[١٦١] - عون المعبود (٢٧٦/١١)

[١٦٢] - معاوية بن حُذِيج الكندي ، صحابي صغير ، وقد ذكره يعقوب بن سفيان في التابعين ، التقريب (٦٧٥٠) . والحديث رواه قال العجلوني في كشف الخفاء (٣٨/١) : (ورواه الطبراني أيضا عن معاوية بن أبي سفيان مرفوعا بطرق يشهد بعضها لبعض وحينئذ فلا يسوغ معها الحكم عليه بالوضع) . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : (رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقيّة رجاله ثقات)

[١٦٣] - مسند أبي يعلى (٧٢١١)

[١٦٤] شرح الخرشي (٤٩٧/٩) وانظر : حاشية السندي على سنن النسائي (٣٥٠/٦)

[١٦٥] - الزخرف (٤٤)